

إدارة السلطة من منظور المكونات الاجتماعية: النظام السياسي اللبناني (نموذجاً)

م.د. جعفر الصادق مهدي عطية

مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العراق

Jaafar.a@cis.uobaghdad.edu.iq

مستخلص البحث

ينطوي المجتمع اللبناني على تنوع ديني وعرقي متميز تحتفظ كل فئته بموروثها واطارها الثقافي مما اسهم بشكل كبير على تشكل الهوية المجتمعية التي أثرت على مقومات الأداء السياسي، ومن ثم افضت الى التأثير السلبي على مختلف مظاهر الحكم وأوكلت إدارة السلطة الى فواعلها ذات التوجهات الفرعية، وعليه قد قوضت المبادئ الدستورية لصالح التوزيع الطائفي التي سمحت بتعدد المراجع التي تستند عليه الية الحكم، فضلاً عن التدخل والتداخل ما بين نشاط السلطات الدستورية من اجل تكريس النهج الطائفي على مختلف المؤسسات الرسمية، مما انعكس ذلك على تباطؤ الإنجاز الحكومي وتعثر مقومات الاستقرار السياسي والاجتماعي التي اثرت على فاعلية النظام السياسي وانسجام مكوناته، ولما تلك المعطيات من اثار اقلت بظلالها على الواقع السياسي اللبناني، لذلك خصص البحث في إيجاد حلول متنامية سياسياً ومحقة للاستقرار والقائمة على تعزيز الانتماء الوطني وتفعيل مكونات المجتمع المدني كمدخل لتعاقب المعالجات التي حددت في هذا البحث.

الكلمات المفتاحية: لبنان، المجتمع، الدستور، المحاصصة، الهوية.

تاريخ النشر: ٢٠٢٦/٣/١

تاريخ القبول: ٢٠٢٦/٢/٨

تاريخ الاستلام: ٢٠٢٥ /١١/١٠

Managing Power from the Perspective of Social Components:

The Lebanese Political System (as a Model)

Jaafar Alsadiq Mahdi atiya

Center for Strategic and International Studies, University of Baghdad, Iraq

Jaafar.a@cis.uobaghdad.edu.iq

Abstract

Lebanese society is characterized by a distinct religious and ethnic diversity, with each group preserving its heritage and cultural framework. This has significantly contributed to the formation of a societal identity that has influenced the foundations of political performance, leading to a negative impact on various aspects of governance. The administration of power has been entrusted to actors with sub-national orientations, thus undermining constitutional principles in favor of sectarian distribution. This has allowed for multiple authorities upon which the mechanism of governance is based, in addition to interference and overlap between the activities of constitutional authorities in order to entrench the sectarian approach in various official institutions. This has resulted in the slowdown of governmental achievement and the faltering of the foundations of political and social stability, which has affected the effectiveness of the political system and the harmony of its components. Because of these factors, which have cast a shadow over the Lebanese political reality, this research is dedicated to finding politically progressive and stabilizing solutions based on strengthening national belonging and activating the components of civil society as an entry point for the successive solutions identified in this research.

Keywords: Lebanon, society, constitution, power-sharing, identity.

Date Received: 10/11/2025 **Date Accepted:** 8/2/2026 **Date Published** 1/3/2026

DOI: [https:// doi. Org/***](https://doi.org/***)

- This article is an Open Access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CCBY) license.

- هذه المقالة مفتوحة المصدر وتنشر بموجب شروط واحكام رخصة المشاع الإبداعي المنسوبة للمؤلف (CCBY).

المقدمة

تكتسب المبادئ الديمقراطية أهمية بالغة في النظم السياسية بوصفها وسيلة المجتمع لتفويض سلطاته وتحقيق أفضل ما يبتغى من ممارسة الحكم، ومن ثم ينتخب المجتمع من ينوب عنه لموائمة ما يريجه مع ما يفرزه الواقع من معطيات لتوفير متطلبات التقدم والرفاهية استناداً الى الأطر السياسية الديمقراطية المؤطرة بالثوابت الوطنية التي تكرسها الهوية الجامعة لمختلف مكونات المجتمع، لتكون بذلك إحدى دعائم الاستقرار و أساساً لكسب الحقوق وفرض المسؤوليات دون المقاصد الفئوية التي ترعى الانقسام المجتمعي. لقد شهدت لبنان واقعاً سياسياً مأزوم ابتداءً بمراحل تأسيس الدولة ومروراً بنيل الاستقلال من الاحتلال الفرنسي عام (١٩٤٦) وما تبعه من تحديات جمة كادت ان تزيل مقومات الدولة برمتها، فلم يشهد النظام السياسي انتظاماً في عملياته وانسجاماً بين مكوناته، فضلاً عن الإخفاقات التي اعترت مختلف قطاعات الدولة ونشاط مؤسساتها، إذ سادت المساومات السياسية المرتكزة على التوافق الطائفي الذي بموجبه أصبحت القوى السياسية واحزابها وسيلة المكون الاجتماعي لبلوغ مغانم السلطة، إذ سخرت قدرات الدولة لتثبيت الوضع الطائفي، وكانت بدايته في اخضاع الدستور الى اعتبارات المكونات الاجتماعية والتغافل عن اشتراطات المبدأ الدستوري، مما خلف ذلك تراجع كبير لمختلف قطاعات الدولة والتقصير في أداء واجباتها، لذا استدعى البحث في إيجاد حلول ناجعة لتجاوز تلك التحديات وتحجيم اثارها بما يحقق النتائج المرجوة من وظائف الدولة المعاصرة وتعظيم منجزاتها الكفوة.

• أهمية البحث:

تظهر الأهمية العملية من كون البحث يحلل المنظومة السياسية للحكم في لبنان وتشخصين مكامن الخلل الذي يعترى أداء النظام السياسي واليات تدفق السلطة بين مؤسسات الدولة ووضع الحلول الناجعة لمواقع الضعف وتنظيم العلاقة ما بين إدارة الحكم والمجتمع.

• مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث من كون اسناد إدارة السلطة السياسية وإخضاع منظومة الحكم الى تراتبية مؤسسية خاضعة لأطر تشريعية وتنظيمية وفق موازنة متوازنة لمعطيات شاملة استناداً لما تقرضه بيئة ونشاط الدولة وتحدياتها وذلك لبلوغ أقصى مخرجات المنفعة والانجاز الكفوء المعزز بتعظيم القدرات في اطار منح ممارسة الحقوق وعدالة التوزيع وفق مبدأ المواطنة المتساوية التي تمثل إحدى ضمانات الاستقرار المحققة للوحدة الاجتماعية ضمن الافاق المشروعة ومن هذا المنطلق تتبع أهمية تبني دولة المؤسسات في نطاقها الديمقراطي، وعليه فما هو المبرر لتماهي الأنظمة السياسية المعاصرة الى تفويض إدارة السلطة نحو تكويناته الاجتماعية كما هو الحال في التنظيم السياسي اللبناني؟ ومن ثم تتفرع مشكلة البحث الى التساؤلات الآتية:

١- هل اسهم هذا النهج في تثبيت دعائم الاستقرار السياسي لدى الدولة اللبنانية؟

٢- ما هي وسيلة النظام السياسي اللبناني في تحقيق المشاركة السياسية الفعالة في ظل الانتماءات المجتمعية المتعددة؟

٣- هل تتحقق منظومة الحكم في لبنان الى استدامة فاعلية مكونات النظام السياسي؟

• فرضية البحث:

يستند البحث من فرضية مفادها ان السبيل الاوفر لاستيعاب التنوعات الاجتماعية واشراكهم في الممارسات السياسية الفعالة في النظام السياسي اللبناني يتم من خلال دولة المؤسسات القائمة على الانتماء الوطني كمعيار لكسب الحقوق ومنح الامتياز في ظل وجود تنظيمات مدنية وأحزاب تمنح الانضمام اليها بموجب المشتركات الوطنية الجامعة، فكلما اقتربت القيم المجتمعية من المضامين

المدنية القائمة على المواطنة كلما كان ذلك داعماً لإفراز تنظيم سياسي متنامي الأداء المعزز بدعم قدرات الدولة وموفر لضمانات استقرار رصينة تهيئ لاندماج اجتماعي تتكسر ارادته في تفاعل النظام السياسي وهذا ابرز ما يبتغيه الواقع السياسي في لبنان.

• منهجية البحث:

استدعى التحقق من اثبات فرضية البحث اعتماد منهج التحليل النظمي لتحليل مدخلات الواقع السياسي اللبناني، وايضاً المقترّب الوصفي للتعرف على مخرجات النظام السياسي، وكذلك تم استخدام المقترّب القانوني للتعرف على المنظومة الدستورية والتشريعية اللبنانية.

المبحث الأول

المكونات البنيوية للنظام السياسي في لبنان .

Structural components of the political system in Lebanon

المطلب الأول: الملامح الأساسية لمنظومة الحكم في لبنان .

The main features of the Lebanese government system

أولاً: المكونات الاجتماعية اللبنانية

شكلت لبنان عبر التاريخ وبفضل موقعها وطبيعتها الجغرافية مكاناً تلتقي فيه الحضارات والمذاهب الدينية المتنوعة والطوائف والاعراق وتميزت ببنية مجتمعية معقدة جعلت قضية العيش المشترك فيها بين الجماعات المختلفة محور حياتها السياسية(سليمان، ١٩٩٠)، ويمكن تصنيف سكان لبنان إلى مجموعتين دينيتين كبيرتين: إسلامية ومسيحية وهناك أقلية يهودية تبلغ قرابة (5000) نسمة وأقليات دينية أخرى صغيرة أما الطوائف المعترف بها رسمياً فعددها (18) طائفة (ابينادر، ١٩٧٢)، إذ يعاني المجتمع اللبناني من انقسام طائفي حاد على الرغم من صغر حجم السكان إذ تشكل كل طائفة منها كيانا منفصلاً داخل المنطقة التي تقطنها وفي بعض الاوقات كانت كل طائفة تتمتع بإدارة شؤونها بحرية واستقلال عن الجماعات الأخرى(الطاهر، ١٩٧٩)، فالطوائف الإسلامية تتمثل: الدرّوز، والسنة، والشيعية والعلويون والاسماعيليون، اما الطوائف المسيحية فهي:(الموارنة، والروم الارثوذكس، والكاثوليك والارمن الأرثوذكس، والكاثوليك، والسريان الارثوذكس، والكاثوليك، والكلدان، واللاتيني والانجليون والاشوريون والاقباط الأرثوذكس والكاثوليك)(حداد، ٢٠٠٨).

يعد الإحصاء السكاني داخل لبنان من الامور السياسية المهمة وفي غاية الحساسية بسبب الانقسامات الاجتماعية داخل لبنان إذ يتكون من بني تقليدية وأخرى حديثة متداخلة ساهمت في دفع المواطن الى أن يكون ولائها للقبيلة أو الطائفة بدلاً من الدولة الامر الذي أدى الى ضعف الروح الوطنية للمواطن اللبناني(إبراهيم، ٢٠٢٠)، إذ يشكل العرب الغالبية من المجتمع اللبناني، فضلاً عن الاقليات العرقية المتمثلة بالكرد والتركمان، كما أمتاز المجتمع اللبناني بالتأثير المتبادل بين الرموز المرتبطة بالعوائل العريقة سياسياً لاسيما عائلة أرسلان والشهاب والحريري والجميل وجنبلاط وغيرها، وكانت تركيبة خارطة الاجتماعية مبنية على اتفاقات عديدة بين هذه المكونات في تشكيل دولة لبنان ومروراً بالانتخابات النيابية والحرب الاهلية ووصولاً الى اتفاق الطائف والدوحة وقانون الانتخاب الذي اقره البرلمان عام(٢٠٠٨) (إبراهيم، ٢٠٢٠)، ويلاحظ ان تلك الطوائف كانت مسؤولة الى حد بعيد عن التنقلات الاقليمية لسكان لبنان بين منطقة وأخرى داخل حدوده وعن هجرة جماعات كبيرة الى لبنان أو منه الى الخارج وكانت المسؤولة الى حد كبير عن وضع لبنان الدولي وكذلك مسؤولة عن انقسامه الى مقاطعات أو وحدات محلية، فضلاً عن مسؤوليتها عن علاقتها مع الحكومة المركزية ومدى خضوعها لها والتأثير عليها(صانغ، ١٩٥٥). إن قضية الطائفية في لبنان ليست قضية مفتعلة أو قضية جديدة بل هي قضية قديمة ولها جذورها التاريخية، والطائفية كمظهر من مظاهر

الضعف في النظام السياسي اللبناني لا تكمن في مجرد تعدد الطوائف، فهذا التعدد سابق على قيام الدولة وإنما تكمن في الأثر النفسي الذي يتركه الانتماء الطائفي داخل الجماعة الدينية والذي ينعكس على سلوكها إزاء الجماعات أو الطوائف سواء كان ذلك بشكل خفي أم بصورة معلنة (أبو النمل، ١٩٧٥)، إذ غالباً ما يوصف المجتمع اللبناني بأنه أقرب إلى المجتمع الفسيفسائي منه إلى المجتمع التعددي (بركات، ٢٠٠٤)، مما شكل على الدوام الإطار العام للخلافات والنزاعات المسلحة، فالطوائف اللبنانية ومن ضمنها الأقليات الدينية تحتفظ بعادات وتقاليد مختلفة ومتصلة بقيمها الدينية وبالتحديد القيم المذهبية، ويتبع التقسيم الطائفي سلسلة من الانقسامات في ميادين التربية والتعليم والاقتصاد والخدمات البلدية والبيروقراطية والتمثيلية والفكرية (صالح، ١٩٨٨)، فالمجتمع اللبناني كان ولا يزال مجتمعاً يتميز بالتعددية الاجتماعية فيه وتعزى هذه الخصوصية إلى تاريخ لبنان نفسه إذ نشأت (الطائفية) مشكلة تاريخية في مرحلة معينة من تاريخ النظام السياسي في لبنان ثم تطورت وتشعبت حتى أصبحت كأنها متأصلة في بنية هذا الشعب حتى وقتنا الحاضر (النعيمي، ١٩٨٩)، لذلك نرى انه لا ينفي من كون المجتمع اللبناني ذا تنوع مميز انعكس ذلك على فاعلية مجتمعه وطابعه المدني اذا ما قورن بمحيطه العربي، لا سيما وانه شهد الديمقراطية في وقت مبكر، الا ان التوظيف السياسي للتعدد الاجتماعي وتجذير الهويات الفرعية كأساس في إدارة السلطة وتوزيع الموارد ومنح الحقوق اخفق في ان يتجاوز المرحلة الانتقالية لتأسيس الدولة، إذ تشترك النخب السياسية والفواعل الاجتماعية على استمرارية هذا الإخفاق، ومن ثم أصبحت معضلة النظام السياسي اللبناني قائمة على تكريس الانساق الاجتماعية وموروثاتها على مجمل مرتكزات الوظيفة السياسية للدولة فتتعدد مظاهر السلطة الديمقراطية ومؤسساتها ومبادئها المشرعة بالوثائق، الا ان الواقع يعكس تغول القيم الاجتماعية ذات الانتماء الفرعي على معظم المخرجات السياسية.

ثانياً: البنية التشريعية والعرفية لإدارة السلطة

يعد المفوض السامي الفرنسي "الجنرال ساراي" الفاعل الرئيسي الذي قدم الدستور كمشروع إلى الحكومة الفرنسية، لكنها رأت أن يتم التصويت عليه في المجلس التمثيلي اللبناني، وهذا ما حدث بالفعل ووافق عليه المجلس في (١٩ / مايو / ١٩٢٦) وقد جاء هذا الدستور مطابقاً لدستور الجمهورية الفرنسية الثالثة لعام (١٨٧٥)، الذي أعطى لرئيس الجمهورية اختصاصات واسعة بخلاف ما هو مألوف في النظم البرلمانية (البيضاوي، ١٩٧٦)، كما يعد الدستور اللبناني من أوائل الدساتير العربية من حيث النشأة الذي يتكون من (١٠٠) مادة موزعة على ستة أبواب (قربان، ١٩٨٠)، فالدستور اللبناني هو الدستور الوحيد من نوعه من ناحية اعتماده النظام الطائفي فقد ركز الدستور على حقوق معترف بها للطوائف، إذ نصت المادة (٢٤) من الدستور توزع المقاعد النيابية بالتساوي بين المسيحيين والمسلمين ونسبياً بين طوائف كل من الفئتين (الدستور، ١٩٢٦). أشارت مقدمة الدستور إلى أن لبنان وطن حر مستقل وطن نهائي لجميع ابنائه وان لبنان عربي الهوية والانتماء، وهو عضو مؤسس وعامل في جامعة الدول العربية وملتزم بمواثيقها، ولبنان جمهورية ديمقراطية برلمانية تقوم على احترام الحريات العامة وفي طليعتها حرية الرأي والمعتقد، وعلى العدالة الاجتماعية والمساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين دون تمايز أو تفضيل وان الشعب مصدر السلطات القائم على مبدأ الفصل بين السلطات وان أرض لبنان أرض واحدة لكل اللبنانيين، والغاء الطائفية السياسية هدف وطني يقتضي العمل على تحقيقه وفق خطة مرحلية (الدستور، ١٩٢٦)، ورغم ما نص عليه الدستور الفصل بين السلطات، إلا أنه لم ينص صراحة على مبدأ سيادة الأمة، وان حرية الاعتقاد مطلقة والدولة تحترم جميع الأديان والمذاهب، وتكفل حرية إقامة الشعائر الدينية تحت حمايتها على أن لا يكون في ذلك إخلال في النظام العام وهي تضمن ايضاً للأهالي على اختلاف مللهم احترام نظام

الأحوال الشخصية والمصالح الدينية(صالح، ١٩٨٨)، اما بعد الاستقلال في (٢٢ من شهر تشرين الأول عام ١٩٤٣) مع العمل بمادئ الستور سيرت الدولة من خلال وثيقة قانونية بمثابة عقد اجتماعي عرفت (الميثاق الوطني) والتي جاءت كإتفاق عرفي غير مدون بين الرئيس بشارة الخوري رئيس الجمهورية المسيحي /الماروني) ورئيس الوزراء رياض الصلح المسلح / السني(صالح، ١٩٩٨)، إذ تم تعديل الدستور اربع مرات الأولى عام (١٩٢٧)، تم من خلالها إلغاء مجلس الشيوخ، والثانية عام(١٩٢٩) تم تمديد ولاية رئيس الجمهورية من ثلاث سنوات إلى ست سنوات، والثالثة عام1943مرحلة الاستقلال ومن ثم الوفاق الوطني(اتفاق الطائف ١٩٩٠)(الخصوص، ٢٠٠٧)، كما ان الدستور اللبناني والميثاق الوطني لم يكونا في الواقع مصدرين جامدين لجهة تأويل الصلاحيات بين اطراف الحكم لاسيما بنود الميثاق التي أدت دوراً بارزاً في مرونة آلية الحكم بالتعاون بين رأسي السلطة التنفيذية (رئاسة الجمهورية، رئاسة الحكومة) وتأكيداً على ذلك فقد تمسك مؤيدو الميثاق ومعارضوه بضرورة الرجوع اليه في الحالات التي لجأ فيها الحكم على مستوى رئاسة الجمهورية الى التطبيق الحرفي للدستور باعتبار ان كلا المصدرين (الدستور والميثاق) هما مكملان لبعضهما البعض من حيث الممارسة العملية للسلطة، وان عدم المجازاة او التوفيق بينهما يمكن ان يؤدي إلى أزمات حكومية (قباني، ١٩٨٨). أن النظام السياسي اللبناني قائماً على أساس الدستور من ناحية، والميثاق والوفاق الوطني من ناحية أخرى، إذ يقوم النظام على توزيع السلطة السياسية بين الطوائف المختلفة، فيكون رئيس الجمهورية مسيحية مارونيا، ورئيس الوزراء مسلماً سنياً، ورئيس مجلس النواب مسلماً شيعياً(الخفاجي، ٢٠١٨)، وعليه يؤخذ على الميثاق الوطني انه كان عهداً بين طائفتين فقد كان من شأنه تأكيد صيغة التمايز الطائفي بين فئات الشعب الواحد، ومع الزمن أخذت هذه الظاهرة تكتسب بجلاء وأخذت جذورها تضرب في تربية السياسة والإدارة عمقاً(الحص، ١٩٨٤)، إذ أن الميثاق لم يكن وطنياً بقدر ما كان طائفياً، فغير صحيح أنه اقام دولة علمانية في لبنان، بل كرس الطائفية، وجعل التعبير السياسي يتم أساساً عبر قنوات طائفية، كما كرس سلطة الزعماء العشائريين في مناطقهم، فلم يحدد هوية لبنان تحديداً واضحاً، وهكذا بدلاً من أن تصبح المؤسسات السيادية أداة لتغيير الوضع الطائفي أصبحت قوة لتدعيمه وتكريسه لتتم التفاعلات في إطار طائفي (هلال، ١٩٧٦)، ومن ثم فإن النظام السياسي اللبناني يتميز بخاصية الديمقراطية البرلمانية والصيغة الطائفية أو الطائفية السياسية، إذ يستند نظام الحكم في لبنان إلى وثيقتين أساسيتين، واحدة مكتوبة وأخرى غير مكتوبة، وإلى جانب ذلك بعض القواعد العرفية، تتمثل الأولى، في الدستور المعدل والثانية: الميثاق الوطني، والثالثة في بعض القواعد التي استقرت من خلال الممارسة العملية للتعديلات الدستورية (اتفاق الطائف) ومن أهم التعديلات التي أدخلت عليه المناصفة بين الديانتين الإسلامية والمسيحية بعد أن كان هناك تمييز للمسيحيين(بيضون، ٢٠٢٠). رغم تبني الدستور اللبناني في مادته السابعة لمبدأ المساواة بين المواطنين عندما اعتبر أن كل اللبنانيين سواء أمام القانون(الدستور، ١٩٢٦)، الا ان الدستور في الوقت نفسه أجاز لكل الطوائف الحق بأن يكون لها تشريعاتها الدينية الخاصة، وحصرت فيها كل الصلاحيات بما يتعلق بالأحوال الشخصية، فضلاً عن الى حق الطوائف في وضع القوانين التنظيمية المتعلقة بإدارة الشؤون الدينية والأوقاف لتكون مستقلة تماماً في ادارتها(سليمان، ١٩٩١)، وواستناداً إلى المواد (٢٤) و (٩٥) جرى توزيع المقاعد البرلمانية على الطوائف بالتساوي بين المسلمين والمسيحيين، دون الالتفات إلى النسبة العددية لهذه الطوائف(اسماعيل، ١٩٧٢).

نجد المادة (٩٥) قد كرست الاعتراف بالطوائف كما ذكرت سلفاً كركيزة مهمة للمنظم السياسي، فالعرف القاضي بتوزيع الرئاسات الثلاث بقي عليه وبالرجوع إلى المواد(٩-١٠) من الدستور والمتعلقة بالطوائف وحقوقهم بينما نجد في المادة (١٩) قد منح رؤساء الطوائف الحق بمراجعة النص الدستوري فيما يختص بدستورية القوانين في مجال الأحوال الشخصية وحرية المعتقد وممارسة

الشعائر الطائفية وغيرها (الدستور، ١٩٢٦)، وهنا نلاحظ بأنه إذا كان الاتفاق الأول بين اللبنانيين (الميثاق الوطني) لم يتجاوز بوضوح نقاطاً عديدة وعلى الأخص منها ما يتعلق بالهوية والكيان فإن اتفاق الطائف قد تجاوز هذه الثغرات بوضوح تام فلبنان بحسب الطائف (عربي الانتماء والهوية) وهو وطن نهائي الجميع أبنائه، وإذا كان اتفاق الطائف قد ادخل اصلاحات سياسية مهمة تناولت السلطات الثلاث، فهي لم تغير من طبيعة النظام السياسي الديمقراطي البرلماني، ولم تدخل تعديلاً على شكل الدولة الذي بقي متخذاً شكل الدولة الواحدة الموحدة في سلطاتها الثلاث وهذا يعني رفضاً قاطعاً قال أشكال اللامركزية السياسية من اقليمية وفدرالية وكونفدرالية وغيرها، وأما الإصلاحات الدستورية قد اعادت تنظيم السلطات بما يحقق التوازن فيما بينها (قباني، ١٩٩٦)، ومما تجدر الإشارة إليه أن الدستور يمثل في الدول التي تشهد تعدد اجتماعي ضمانات واقعية للحقوق ومركز للاطمئنان وانصاف التنوعات الاجتماعية وهذا يمثل كنتيجة منطقية لتناسق المبادئ التي يحويها وشموليتها للغايات المجتمعية الوطنية على ان يقترن ذلك بمقومات فعلية على سيادة مضامينه على الجميع، بوصفه الوسيلة الجامعة لاحتواء التنوع من منطلق الانتماء الوطني الذي يسموا على الارتباطات الاخرى، الا ان الدستور اللبناني قد صودرت وظيفته واخضاع مضامينه الى متبنيات التخندق الطائفية، ومن ثم تعددت الوثائق الدستورية واختلفت طرق تنفيذها وفقدت قيمتها كأحدى الثوابت الوطنية فقد اصبح العرف يسموا على المبدأ الدستوري وبذلك فقد النظام السياسي احد مرتكزات استقرار لتكون ادارة السلطة قائمة على الاتفاقات الانية المقررة ضمن سياقات ما قبل ظهور الدولة الحديثة وان الوضع الدستوري في لبنان سواء من ناحية المحتوى أو النفوذ يمثل ابرز روافد التعثر السياسي.

المطلب الثاني: مؤسسات النظام السياسي اللبناني

Institutions of the Lebanese political system

إنّ الأسباب التي دفعت لبنان إلى الأخذ بالديمقراطية يتمثل بحجم الدولة والدور الفاعل للنخبة السياسية وتوازن القوى المتعددة الأطراف، فضلاً عن كونها تحتوي على تركيبة اجتماعية وطائفية وحزبية متعددة مما توجب أن تكون آلية الحكم توافقية، إذ يتوزع الشعب على قوى سياسية لكل منها خصوصيتها وخلفيتها التي تجعلها مختلفة ومتمايزة (إبراهيم، ٢٠٢٠)، فقد أقر الدستور اللبناني أن نظام الحكم برلماني ديموقراطي والشعب فيه مصدر السلطات وإن التعديل الذي أدخل على الدستور بموجب اتفاق الطائف قد أزال الغموض الذي كان حاصلاً على المستوى القانوني فيما يتعلق بانحراف النظام اللبناني نحو النظام الرئاسي، إذ تحول النظام السياسي اللبناني ما قبل التعديل الدستوري من نظام برلماني الى نظام رئاسي خاصة وان السلطة الاجرائية التي كان يمارسها رئيس الجمهورية سناً للمادة (17) من الدستور بمعاونة الوزراء تحولت بعد تعديل هذه المادة الى مجلس الوزراء مجتمعاً وليس الى رئيسه (قباني، ١٩٩٦)، وبموجب ما ذكر تتوزع السلطات الدستورية كما يلي:

أولاً: السلطة التشريعية

صدر الدستور اللبناني كانت السلطة التشريعية تتكون من مجلسين هما (مجلس النواب) و(مجلس الشيوخ) غير أن هذا لم يستمر إذ قضى التعديل الدستوري الأول في (١٧ تشرين الأول ١٩٢٧) بإلغاء مجلس الشيوخ ودمج أعضائه بمجلس النواب وجعل السلطة التشريعية تتكون من مجلس نيابي واحد هو مجلس النواب الذي يتكون استناداً إلى المادة (٢٤) من نواب منتخبين استناداً لقوانين الانتخاب المرعية وان يضع مجلس النواب قانون الانتخاب خارج القيود الطائفية (الدستور، ١٩٢٦)، وقد أخذ الدستور اللبناني بجوهر النظام النيابي أي بنظام الديمقراطية غير المباشرة التي تجلت مظاهرها بوجود مجلس منتخب بواسطة الشعب ويتمتع بسلطات فعلية (حمادي، ١٩٧٠)، فالشعب يعد مصدر السلطات وصاحب السيادة يمارسها عبر المؤسسات الدستورية (الدستور، ١٩٢٦)، إذ ينتخب الشعب أعضاء المجلس لتمثيله ويمارس سلطاته نيابة عنه ولمدة أربع سنوات (انوب، ٢٠٠٠)، كما يمثل العضو جميع

الشعب استناداً للمادة (٢٧) من الدستور (أن عضو مجلس النواب يمثل الأمة جمعاء ولا يجوز أن ترتبط وكالته بقيد أو شرط من قبل منتخبيه) (الدستور، ١٩٢٦)، وعليه تتركز السلطة التشريعية استناداً للدستور الى:

١- مجلس النواب

تنص المادة (٢٤) من دستور جمهورية لبنان أن مجلس النواب يتألف من أعضاء منتخبين رغم أن الدستور لا بد ان يحدد الصيغ العامة ويحول التفاصيل إلى القوانين التي تفصل في الدقائق، لكن يبدو أن التوافق السياسي قد أثر على صناع القرار اللبناني وصانعي الدستور بشكل خاص، فشعروا أنه بات ضرورياً إدراج الصيغ الطائفية على الدستور ليتم الحفاظ عليها، حيث أن التعديل الأخير للدستور اللبناني عام (١٩٩٠) قد أضاف فقرة خاصة وهي: يتم إنتخاب النواب بتساوي بين المسيحيين والمسلمين) فأصبح البرلمان اللبناني مكوناً من (١٢٨) عضواً ينتخبون وفق عدد محدد من المسيحيين والمسلمين، والذين ينقسمون إلى عدد من الطوائف، وأما رئاسة المجلس فقد حدده الميثاق الوطني بأنه حق للمسلمين الشيعة، رغم أنه في بداية تكوين مجلس النواب أثناء فترة الانتداب الفرنسي قد تولى رئاسة المجلس أشخاص ذوي إنتماءات مذهبية مختلفة (يزة، ٢٠١٣)، ويمارس البرلمان اختصاصاته بإصدار التشريعات في جميع الحقوق ويملك حق اقتراح القوانين بحسب المادة (١٨) من الدستور اللبناني (الدستور، ١٩٢٦)، وان المجلس النيابي في لبنان وإن كانت له اختصاصات كثيرة من اقرار الموازنة إلى محاسبة الرؤساء والوزراء إلى تعديل الدستور وانتخاب رئيس الجمهورية، إلا ان أهمها التشريع ومراقبة أعمال الحكومة لأنهما الأساس بل العمود الفقري للنظام البرلماني (مغيزل، ١٩٩٧).

يختص مجلس النواب حق مراقبة الحكومة وأعمالها وذلك بتقرير حق المجلس في مساءلة الوزارة بأجمعها وكل وزير على حدة وذلك استناداً للمادتين (٦٦-٦٨) إذ يتحمل الوزراء اجمالياً تجاه مجلس النواب تبعات سياسة الحكومة العامة ويتحملون فرادى تبعات أفعالهم الشخصية وتعرض خطة الحكومة وبرنامجهما على المجلس بواسطة رئيس الوزراء، كما يقر المجلس عدم الثقة بأحد الوزراء وجب على ذلك الوزير أن يستقيل (الدستور، ١٩٢٦)، وما ينبغي التأكيد عليه ان نشاط الأنظمة البرلمانية تكمن من وجود سلطة تشريعية فاعلة تحقق التوازن في توزيع السلطة وسلامة مخرجاتها بفعل الرقابة والتوجيه، كما تعد الوسيلة المثلى لتقنين المتطلبات المجتمعية المتعددة وربطها بالمصالح الوطنية، اما فيما يلاحظ على البرلمان اللبناني فإنه كرس نشاطه لتنسيق الاتفاقات السياسية واعطائها صفة التشريع أي فقد ركن أساسي من مقومات الأداء المؤسسي كون مخرجاته قائمة على ما تمليه الاتفاقات بين الجماعات الاجتماعية التي تمارس السياسة من باب حقوق المكون، فالمفروض ان تخضع تلك المخرجات للمناقشة والمشورة والتقدير الخاضعة للمعايير الوطنية، ومن ثم ينعكس ذلك على دوره الرقابي فأهمية البرلمان اللبناني ومكانته لا تنبع من أدائه او بحكم مركزه في توزيع السلطة بقدر ما هو يمثل الغنيمة السياسية للمكون الذي يستحوذ على رئاسته وهذا ما يبرر ايكال السلطة بشكل واضح الى الفئات الاجتماعية فالبرلمان بهذه الحالة أداة للتعزير الانقسام وعقبة كبيرة امام خطوات الإصلاح ومشاريع التنمية السياسية.

٢- مجلس الشيوخ

وهي الغرفة الثانية في السلطة التشريعية اللبنانية الذي أنشئ بموجب الدستور اللبناني لسنة (١٩٢٦)، ومن ثم الغي بموجب القانون الدستوري لسنة (١٩٢٧) وضم أعضائه الى مجلس النواب (لولو، ٢٠١٣)، ومن ثم أعيد تشكيله عام (١٩٩٠) وفق البند السابع من وثيقة (الوقاف الوطني) الذي ينص على أنه: (مع انتخاب أول مجلس نواب على أساس وطني لا طائفي يستحدث مجلس للشيوخ تتمثل فيه جميع العائلات الروحية والحصص صلاحياته في القضايا المصيرية) (الوقاف، ١٩٩٠)، ويمثل عن كل طائفة شخصين في المجلس ويكون كفيلاً لحقوق الاقليات في التمثيل ضمن الهيئة التشريعية،

إلا أنه لم يستحدث في الواقع لأنه اشترط لإنشائه التخلي التام عن نظام الطائفة السياسية، وهذا المجلس مكون وفق العرف الدستوري من (٣٠) عضواً على النحو الآتي: ستة من الموارنة، أربعة من الروم الأرثوذكس ثلاثة من الكاثوليك اليونانيين اثنين من الأرثوذكس الأرمن، سبعة من السنة، خمسة من الشيعة، وثلاثة من الدروز (الصلح، ٢٠٠٧)، وهي بذلك أدت إلى تكريس للأمر الواقع إذ جعلت المجتمع السياسي اللبناني قائماً على طوائف يؤلف كل منها كياناً ذاتياً بحيث أصبحت أجزاء عضوية في الدولة تشترك غير ممثليها في تكوين إرادة الدولة من خلال المؤسسات الدستورية التي تشارك في تأليفها وتسييرها (قباي، ١٩٩٦)، وان الواضح من اللفظ بخصوص مجلس الشيوخ لا ينبع من كونه حاجة مؤسسية وسياسية يتطلبها الواقع اللبناني بقدر ما هو منفذ آخر لتجذير النمط الطائفي الذي سار عليه النظام السياسي، إذ يكمن السبب لعدم تشكيله لغياب التوافق على من يستحوذ عليه مما قد يفضي إلى خرق التقاسم الطائفي وتغيير معادلة ممارسة السلطة، وإذا ما أقر بصيغته الطائفية فإنه يمثل وسيلة لكبح نشاط السلطات الأخرى وتعطيل الانجاز ومزيداً من الترهل لأجهزة الدولة ورفع تكاليف الانفاق العام، على الرغم من كونه يمثل فرصة في استعادة السلطة التشريعية لدورها الحقيقي ويمكن ان يمثل انطلاقة نحو الإصلاح إذا ما شكل على معايير منظمة تراعي القيم السياسية للإداء الرشيد خارج الافتراضات الفئوية للمكونات الاجتماعية.

ثانياً: السلطة التنفيذية

يقوم نظام الحكم الذي تضمنه الدستور على أساس النظام الجمهوري، فرئيس الدولة هو رئيس الجمهورية الذي يمثل رأس السلطة التنفيذية والمسؤول الأبرز على نشاطها وتنظيم شؤونها فضلاً عن وجود رئيس الوزراء الذي يمثل الشق الآخر من السلطة التنفيذية ويضطلع بالدور الرئيس على أداء الوزراء والمؤسسات التنفيذية الأخرى في الدولة وهذا ما يقر بنائية السلطة التنفيذية في جمهورية لبنان (الدستور، ١٩٢٦)، لذا يكون بيان كلا المركزين كما يأتي:

١- رئيس الجمهورية

لقد ورث رئيس جمهورية لبنان بعد الاستقلال الصلاحيات نفسها التي كان المندوب السامي الفرنسي يمارسها بحسب الدستور، أما بعد اتفاق الطائف والتعديلات التي جاء بها، فإن رئيس الجمهورية يتولى فقط سلطة رعائية، إذ أقر الدستور أن "رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة ورمز وحدة الوطن ويسهر على احترام الدستور والمحافظة على استقلال لبنان ووحدته وسلامه أراضيها وفقاً لأحكام الدستور ويمارس رئيس الجمهورية صلاحيات عديدة منها (الدستور، ١٩٢٦).

وفقاً لأحكام الدستور النافذ يمثل رئيس الجمهورية رئيساً للسلطة الإجرائية الأعلى، ومرجعها وينتخب بواسطة مجلس النواب عن طريق الاقتراع السري كما ويعد رأساً للدولة ورمز وحدة الوطن يسهر على احترام الدستور والمحافظة على استقلال لبنان ووحدته وسلامه أراضيها وفقاً لأحكام المادة (٤٩) (الدستور، ١٩٢٦)، كما أعطى الدستور لرئيس الجمهورية صلاحيات ومسؤوليات واسعة بكونه رئيساً للسلطة التنفيذية ودوره المحرك الأساسي للحياة السياسية اللبنانية (حسن، ٢٠١٥)، ويتمتع رئيس الجمهورية بصلاحيات واسعة إذ يرأس المجلس الأعلى للدفاع وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة (الدستور، ١٩٢٦)، على الرغم من ان وثيقة الطائف والتعديلات التي جاءت بها عملت على نقل عدد من السلطات التي كان رئيس الجمهورية يمارسها، إذ كرس اتفاق الطائف استقلالية السلطة التنفيذية وكذلك خضوع الجيش لسلطة مجلس الوزراء وهذا على عكس ما أكدت المادة (١٧) قبل التعديل الدستوري (الدستور، ١٩٢٦)، وان ما يمليه رئيس الجمهورية من مركز في النظم السياسية لا يقتصر على حجم الاختصاصات فقط وانما ما تضفيه الممارسة المقترنة بظروف الواقع مزيداً من التأثير والفاعلية، إذ يكتسب منصب الرئاسة في لبنان تأثيره من النظام التوافقي الذي أخفى الملامح الرئيسة لشخص الرئيس كونه مقيد بالاتفاقات السياسية فهو يمثل مكسب المكون من التحاصص على

السلطة وهذا ما يفسر غياب التغيير السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي يفرض لمعالجات جذرية لمعطيات الواقع التي كانت سبباً لتغيير منصب الرئاسة الذي اضحى مكبلاً بالتوافقات بين شركاء السلطة مما انعكس كثيراً على عملية اتخاذ القرار لاسيما ذات الأثر المصيري على مستقبل البلاد، وايضاً عامل مضعف لمكانة الرئيس ودوره داخلياً وفي التنظيم الدولي ايضاً.

٢- مجلس الوزراء

وفقاً للدستور اللبناني وطبقاً للنظام البرلماني فإن الحكومة ممثلة بمجلس الوزراء تعد المركز الرئيس لاتخاذ القرار التنفيذي في الدولة وتؤدي الوزارة دوراً مهماً في النظام البرلماني، فهي تعد حلقة وصل بين السلطتين التنفيذية والتشريعية (ثابت، ٢٠٠٧)، ويعد رئيس الحكومة مع الوزراء جميعاً مجلس الوزراء الذي يرأسه ويمثله ويتحدث باسمه ويعتبر مسؤولاً عن تنفيذ السياسة العامة التي يضعها مجلس الوزراء ويتمتع بكثير من الصلاحيات كقائب رئيس المجلس الأعلى للقضاء، وبحكم العرف السياسي يكون رئيس مجلس الوزراء مسلم سني (مزابية، ٢٠١٣)، إذ تتكون الوزارة في لبنان من رئيس ونائب وعدد من الوزراء يعينهم ويقيلهم رئيس الجمهورية، استناداً إلى ما أشار إليه الدستور في المادة (٥٣) ومن الناحية الدستورية يجري تشكيل الحكومة على مراحل تبدأ عندما يجري رئيس الجمهورية مشاورات مع أعضاء البرلمان ويطلع رئيس مجلس النواب عليها وبعد ذلك يقوم رئيس الجمهورية بتسمية رئيس الوزراء المكلف بالتشاور مع رئيس المجلس، ويصدر مرسوم التسمية منفرداً وبعد ذلك يجري رئيس الوزراء المكلف استشاراته مع النواب والكتل النيابية لاختيار أعضاء حكومته، يتولى مجلس الوزراء حسب الدستور المعدل من خلال اتفاق الطائف السلطة الإجرائية وهذا ما عبرت عنه المادة (١٧) تناط السلطة الإجرائية بمجلس الوزراء وهو يتولاها على وفق احكام هذا الدستور الذي منح صلاحيات لمجلس الوزراء في اطار التوازن بين السلطات (الدستور، ١٩٢٦)، ومما ينبغي الاشارة اليه هنا أن قرارات مجلس الوزراء تؤخذ بالتوافق وان تعذر ذلك يصوت بالأكثرية، في حين لا مجال للتصويت عملياً في حال قدر لنتائجه ان تأتي مناقضة للفقرة الأخيرة من مقدمة الدستور التي تنص على (ان لا شرعية لاية سلطة تناقض ميثاق العيش المشترك) وهذا في حال عدم التوافق بين ممثلي المذاهب حول مسألة ما يصبح من الممكن تعطيل مبدأ التصويت، فكيف تمضي عجلة الحكم في حال وصلت الأمور إلى الحائط المسدود فعلى سبيل المثال امتنع عدد من الوزراء عن الحضور إلى جلسات مجلس الوزراء بحجة ان مجلس الوزراء اتخذ قراراً بالأكثرية يناقض برأيهم ميثاق العيش المشترك فوقع الارتباك وشلت اعمال الحكومة (علوان، ٢٠١٩).

مما سبق ينبغي ان نؤكد بان المشرع قد أصاب عندما اعطى لرئيس الجمهورية صلاحية اصدار المرسوم بتكليف رئيس مجلس الوزراء بحكم تراتبية السلطة الا الممارسة العملية قد افضت الى تعادل كفة السلطة والتأثير السياسي ما بين رئيسي السلطة التنفيذية، فضلاً تضيق نفوذ رئيس الحكومة بفعل طبيعة إدارة السلطة داخل مجلس الوزراء المعبر عن المكونات الاجتماعية، فرئيس مجلس الوزراء مقيد بتصويت الوزراء المنتمين لكتل سياسية متفرقة مما يعطي تدخل واسع النطاق للتوافق السياسي على مخرجات العمل التنفيذي الذي لا بد ان يكون موحد بالقرار ومنسجم ليكون اكثر استجابة للمتطلبات وتعزيز دعوات التصدي لتحديات الواقع، وما ينتج ذلك من تحجيم لقدرة رئيس الوزارة على محاسبة الوزراء ومدى التزامهم بتوجيهاته كون ارتباطهم نحو كتلهم السياسية يطغي على أي اعتبارات أخرى، مما يجعل منصب رئيس مجلس الوزراء تنسيقي اكثر ما هو تنفيذي، لذا جنح نظام التوافق الطائفي لتعدد مراكز القرار وتشتت السلطة من اجل تقديم مبدأ المساومة على مجمل العمل الحكومي بحكم غياب الثقة بين الشركاء فالكل يمارس السلطة من اجل ضمان حق المكون ولما ذلك من اثر بالغ على ضعف الرقابة وتباطي الإنجاز الحكومي.

ثالثاً: طبيعة العلاقة بين مراكز السلطة التنفيذية

إن طبيعة العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية تكمن بالتعاون والرقابة المتبادلة بين السلطتين وفقاً لما نص عليه تتحقق عن طريق احترامها للقواعد القانونية والعرفية معاً التي يقوم عليها النظام القائم، فالتوازن والتعاون بينهما رسمها الدستور ويعني توزيع الاختصاصات ما بين السلطات في الدولة بشكل مرن غير جامد وعدم ترك وظائف الدولة الثلاث في يد واحدة، وإنما توزيعها على هيئات متعددة، إذ يجب أن تكون هناك علاقة واضحة بين السلطات، بوصفها جزءاً من بعضها البعض وواحدة مكملتها للأخرى لذلك نصت الفقرة (هـ) من الدستور على (مبدأ الفصل بين السلطات وتوزيعها وتعاونها) (الدستور، ١٩٢٦)، إذ يصنف النظام اللبناني قياساً على الأنظمة السياسية المقارنة المعمول في العالم، بأنه نظام برلماني، ولقد جاء في مقدمة الدستور اللبناني ذلك أن النظام الديمقراطي البرلماني بقدر ما يؤكد على فصل السلطات وتوازنها، يؤكد أيضاً على التعاون بين السلطتين التشريعية والإجرائية وهذا ما يعتمده لبنان في النص الدستوري لنظامه السياسي، غير أن التصنيف الدستوري للنظام اللبناني يعترضه الواقع السياسي في أغلب الأحيان، فعلى الرغم من اعتماد نظامه، كبنية دستورية، للنظام البرلماني، لم تحقق العملية السياسية ومعها مسألة إنتاج السلطة في علاقتهما مع النظام، التطابق مع المعايير التي يقوم عليها النظام البرلماني، حيث طغت التوازنات الطائفية على العملية السياسية، وابتأت هذه الأخيرة أسيرة مجتمع تتنازع معايير مختلفة تتقاذف قواه السياسية في فهمها لدينامية العملية السياسية المنتجة للسلطة (عيسى، ٢٠٢٠).

يكمن الهدف إلى تطوير صيغة المشاركة الطائفية في الحكم بما يؤمن قدر أكبر من التمثيل والتوازن كون أن مجلس الوزراء يضم ممثلين عن الطوائف، إذ كان تعيين الوزراء ورئيس الوزراء من قبل رئيس الجمهورية، أما حسب التعديل الدستوري من خلال اتفاق الطوائف فإن اختيار رئيس الحكومة يتم نتيجة لاستشارات نيابية ملزمة بعد أن يطلع رئيس مجلس النواب رسمياً على نتائجها، كما يقوم رئيس الحكومة المكلف بإجراء استشارات نيابية وسياسية عامة قبل تشكيل حكومته بالاتفاق مع رئيس الجمهورية وبعد أن كان أمر انعقاد مجلس الوزراء أمراً مستحيلاً في غياب رئيس الجمهورية، أصبح مجلس الوزراء يدعى للانعقاد بدعوة من رئيس مجلس الوزراء، وحضور رئيس الجمهورية لا يعطيه الحق في التصويت، وإنما له حق النقض خلال (١٥) يوم، وبعد أن كانت المفاوضات وإبرام المعاهدات من صلاحيات رئيس الجمهورية وحده وذلك حسب المادة (٥٢) من الدستور أصبح ذلك بالاتفاق مع رئيس الحكومة وأن هذه المعاهدات لا تصبح نافذة إلا بعد موافقة مجلس الوزراء (اسعد، ٢٠٠٨)، كما أن التوازن الطائفي أي التوازن في الصلاحيات والاختصاصات سبب خلل وازدواج بين السلطتين مما يعني حصول التباس في النصوص مثلاً النص الذي جعل من رئيس الجمهورية قائداً أعلى للقوات المسلحة، وفي الوقت نفسه أخضع هذه القوات لسلطة مجلس الوزراء، فتحول الحكم من حكم الهرم أو الراس الواحد المهيمن على مقدرات الحكم إلى حكم الرؤوس الثلاث المتساوية حفاظاً على التوازن القائم في الحكم فضلاً عن تأمين المكاسب الخاصة لكل طرف (محمد، ٢٠١٦)، على الرغم من أن الدستور اللبناني نص على أن نظام الحكم في لبنان جمهوري برلماني، وأن السلطة يتولاها رئيس الجمهورية بمعاونة رئيس الوزراء إلا أننا نجد أن الواقع السياسي والتركيب الطائفي قد أعطي لرئيس الجمهورية سلطات واسعة حددت بصورة واضحة إذ يتمتع رئيس الجمهورية استناداً للدستور بسلطات واسعة في مجال التشريع، مثل حق اقتراح القوانين وحق نشرها وحق عقد المعاهدات الدولية وإبرامها، ويطلع المجلس النيابي عليها حينما يتمكن من ذلك مصلحة البلاد وسلامة الدولة (قاسم، ١٩٧٨)، على هذا النحو أصبح زمام الحكم الفعلي بيد رئيس الجمهورية مما أدى إلى تعاضد سلطته وتقوية نفوذه مما مكنه من السيطرة على شؤون الحكم، ومن ثم أصبحت العلاقة بين

السلطات الثلاث تنسم بالتوتر، لمحاولة كل سلطة وخاصة التنفيذية والتشريعية الاستحواذ على قدر أكثر من الصلاحيات حتى أصبح البعض يتساءل على النظام السياسي في لبنان هو نظام برلماني أم نظام رئاسي (الخفاجي، ٢٠١٨). إن التعديلات الدستورية قد عززت من رقابة السلطة التشريعية، على السلطة التنفيذية، قد قيدت الأخيرة في حل المجلس بشروط صعبة، أنتج ذلك عن خلل في التوازن بين السلطتين لصالح السلطة التشريعية، لأن صلاحية حل المجلس في ممارسة الرقابة على الحكومة، وسحب الثقة منها عند الضرورة وكذلك أدى ذلك إلى تقليص دور رئيس الجمهورية كحامي لعمل المؤسسات الدستورية، فضلا عن الاتجاه الجديد الذي يشير إلى إن التوازنات الطائفية، قد طغت على القواعد البرلمانية وكذلك المشاركة الطائفية الواضحة في السلطة قد حدد عملية اتخاذ القرار بالرؤساء الثلاثة للسلطات، أي إن تحقيق التوازن الطائفي في صيغة الحكم التي تقوم عليها الحكومات بعد (١٩٩٠) من خلال وجود توازن في مواقع وصلاحيات الرؤساء الثلاثة وتسببت بخلل في التوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية لمصلحة الأولى، وكذلك حصل تجذير الطائفية المقيتة وجعل فيدرالية الطوائف أكثر رسوخا على الرغم من الدعوات على بناء نظام للانتخابات النيابية على أسس وطنية لا طائفية (إبراهيم، ٢٠٢٠). مما سبق نرى انه افضى ذلك تعدد الهياكل المؤسسية ضمن توزيع السلطات التي اقرها الدستور الا ان نشاطها كرس لضبط موازين المكونات الاجتماعية وضمن فضائها، فقد كبلت السلطة التشريعية بواسطة التحالفات الطائفية وأصبحت وسيلة للضغط والمساومة يمارسها صاحب التحالف الأكبر الذي يمتلك امتيازات السلطة ويقوم المتضرر بتعطيل بعض مرافق المؤسسات و احيانا سلطة بأكملها لإجبار الشركاء للتوافق معه، وقد ضمن له التشريعات ذلك فقد يلجأ للمقاطعة والانسحاب تارة أو يعطل نصاب السلطات تارة أخرى، دون الاكتراث لتبعات ذلك على قدرات الدولة، كما ينصرف الحال على نشاط السلطة التنفيذية ايضاً، ومن ثم أصبحت المؤسسات منافذ اقطاعية لصالح فئات محددة لا تطمح ان يشاركها الآخرين من خارج المسلك الطائفي، فالسبل الديمقراطية معطلة لصالح التخندق الاجتماعي بفعل قيم التنزاع المجتمعي، التي أصبحت تسليخ الدولة من مقوماتها فالرئيس شكل سياسي اكثر مما هو مركز دستوري وموقع مؤسسي ضمن تراتبية السلطة ومحور نشاط الدولة التنفيذي الذي اقره الدستور.

رابعاً: السلطة القضائية

تعد السلطة القضائية العنصر الضامن لخضوع المواطنين حكماً ومحكومين السيادة القانون، ولتأمين التوافق فقد عملت السلطة القضائية كذلك إلى جانب السلطتين التشريعية والتنفيذية، مع مسلمات العيش المشترك وحقوق المواطنين الاساسية المضمونة دستورياً، فقد شكل المجلس الأعلى لمحاكمة الرؤساء والوزراء، وبقانون خاص بأصول المحاكمات المدنية الخاصة، وشكل كذلك مجلس دستوري لتفسير الدستور ومراقبة القوانين والبيت في فض المنازعات والطعون الناشئة عن الانتخابات، وتدعيماً لاستقلال القضاء يتم انتخاب عدد معين من أعضاء مجلس القضاء الأعلى من قبل السلطة القضائية نفسها (بشارة، ٢٠١٨)، الا ان الواقع يشر بأن السلطة التنفيذية المتمثلة بالحكومة تدخلت في العمل التشريعي والبرلماني وأخضعت القضاء لسلطتها، فيما يمارس القضاء العمل السياسي عبر الخضوع لرغبات السلطة التنفيذية، كما شل عمل مجلس النواب في الرقابة والمحاسبة لاشتراكه في المكاسب السياسية للسلطة التنفيذية والقضائية (مصطفى، ٢٠١٠). مما تقدم نرى ان التوسع الدستوري فيما يخص الطوائف قد خرق احد اركان القاعدة القانونية الا وهي صفة العمومية فقد تعددت التشريعات التي تفرض على طائفة دون غيرها، ومن ثم اصبحت السلطة القضائية راعية للانقسام المجتمعي واغرقت في تعدد القوانين الامر الذي ينعكس سلباً على مؤسسة القضاء بالكامل كون ذلك سيفضي منطقياً لأن يكون القضاة منقسمين طائفياً لكي يمارسوا وظيفتهم استناداً الى تعدد التشريعات الطائفية من جانب كل قضي اجدر بمضمون طائفته، وهذا ما يعد ابرز مواطئ الانعزال الاجتماعي فيكون لكل

طائفة تشريعاتها وقضاتها وينصرف ذلك للقطاعات العامة الاخرى، فضلاً عن ذلك اباح هذا الوضع لممثلي الطوائف ورجال الدين فيها ليكونوا احد اطراف المعادلة المؤثرين في التنظيم التشريعي والمؤسسي للدولة لاسيما الجانب القضائي منها وهذا ما يمثل اختراق واضح لاستقلالية السلطات الدستورية وتداخل في ممارسة الاختصاص والوظيفية للمؤسسات الامر الذي ينعكس على مجمل نشاط السلطة القضائية بوصفها إحدى معززات الاستقرار لإداء النظام السياسي وضمانة للتعايش السلمي.

المبحث الثاني . تقييم النظام السياسي اللبناني.

Assessment of the Lebanese political system

المطلب الأول: تأثير المحاصصة الطائفية على فاعلية الأداء السياسي .

The impact of sectarian power-sharing on the effectiveness of political performance

اذا كان النظام الديمقراطي يقوم على الفصل بين السلطات فإن النظام السياسي اللبناني كثيراً اخفق في هذا الفصل بالتدخل والتداخل بين السلطات ومحاولات الاستئثار والهيمنة على القوى المسيطرة على مؤثرات القضاء، وكذلك على البرلمان لذلك سرت مسألة حكم التوافق الثلاثي بين الرؤساء الثلاثة: رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة ورئيس مجلس النواب، ففي كل مدة نلاحظ رجحان كفة أحد الرؤساء الثلاثة على باقي المؤسسات في حين خضعت السلطة القضائية لهيمنة رجال السياسة واستخدام القضاء في ميدان التنافس والصراع السياسي وبذلك فقد النظام الديمقراطي أحد أهم ركائزه وهو الفصل بين السلطات لتقوم كل منهما بدورها(مصطفى، ٢٠١٠)، كما أدت المحاصصة الطائفية والحزبية في لبنان أدت الى تضخم القطاع العام بشكل استنزف موازنة الدولة، بسبب تركيبته الطائفية المعقدة الامر الذي جعل كل وظيفة تحسب على طائفة بعينها تقابلها وظيفة مماثلة لطوائف اخرى، حتى أصبح القطاع العام ومؤسسات الدولة الرسمية رهينة للمحاصصة الطائفية وتتقاسم وظائفها بين مناصري ومؤيدي القوى السياسية والطائفية(المصري، ٢٠٢١)، فالغايات الرئيسية للأداء قد أخفقت في تصل مراميها بفعل الخلل البنوي الذي أصاب النظام السياسي جراء استنزاف قدراته لصالح التشتت الاجتماعي ليعزز بذلك حدة الانقسام الذي تغلغل الى مختلف التشكيلات الرسمية، ومن ثم اصبح التفاعل بين مكونات النظام السياسي مولد للازمات لينحرف بذلك بعيداً عن متطلبات النهج الديمقراطي ومقوماته فقد أصبحت المظاهر السياسية فعاليات شكلية لا ترتقي لتكون مؤثرة ومحقة لمقاصدها وهذا ما يتجلى في مظاهرة عدة ابرزها:

أولاً: الفجوة بين المجتمع والسلطة السياسية

صعوبة توصيف النظام اللبناني إلى تركيبة مجتمعه المؤلفة من أقليات متقاربة في العدد على مستوى أكبرها وأيضاً على مستوى أصغرهما وتصارعها على السلطة ومنهم من رأى في ارتباط الطوائف اللبنانية بولاءات إقليمية ودولية لحماية نفسها سبباً لعدم اتضاح معالم النظام ومنهم من رأى أن النظام الانتخابي المعتمد هو وراء كل الفوضى القائمة ووراء إيصال نفس الأشخاص بصورة دائمة إلى مجلس النواب، ومن ثم فإن النظام في الدولة يصاغ على قياس مصالحهم(المصري، ٢٠٢١)، فالدولة كبنية حقوقية تطورت في سياق التطور التاريخي للتركيبية المجتمعية، فاستقرار النظام السياسي غالباً ما يرتبط بواقع تركيبته الاجتماعية التي طغى فيها السلوك الطائفي في المجالات كافة، كما أدى دوراً كبيراً وحاسماً في تأسيس المؤسسات السياسية وتحديد الطبيعة الذهنية لصانع القرار السياسي، فضلاً عن ممارسة العمل السياسي من منطلق التوقع الطائفي ويظهر ذلك جلياً في تقسيم المناصب السياسية بحسب المصالح والمحسوبية والإرث السياسي(عاصي، ٢٠١٠)، وظهرت الانقسامات الطائفية في أجهزة الإعلام والجامعات والتعليم وحتى المؤسسات الانتاجية الخاصة، وكذلك وتوزيع الموارد وصناديق الصرف والهدر الموزعة طائفياً مروراً بالخلافات حول قوانين الانتخابات، فضلاً عن عدم

الاتفاق على السياسات الامنية وصولاً الى الاختلاف حول دور ومستقبل لبنان برمته (الفضلي، ٢٠٢١)، ولعل ما يجري في الوقت الحاضر من مظاهرات جماهيرية غاضبة هي سلسلة من الاحتجاجات والرفض الجماعي لإدارة الحكم في البلد بسبب الظروف القاهرة وهو خير دليل على فشل الحكومات في ايجاد الحلول اللازمة للازمات الاقتصادية والفساد والطائفية والمليشيات غير التابعة للحكومة واللافت للنظر لهذه الحركة انظم إليها المواطنون من جميع الطوائف ومن جميع أنحاء لبنان ويظهر ان الخلافات الطائفية قد وضعت جانبا وقد قدم المتظاهرين مجموعة مطالب منها إجراء انتخابات مبكرة وسن قانون انتخابي ديمقراطي بعيد عن الطائفية يمكن الناخبين من اختيار رئيس جمهورية وبرلمان جديد ويقوض التدخلات الخارجية وكان من نتيجتها إجبار رئيس الوزراء سعد الحريري على تقديم استقالته من الحكومة (إبراهيم، ٢٠٢٠)، ويمثل ذلك كنتيجة مؤكدة لتماهي النخب السياسية في اعتماد النظام الطائفي كأساس لإدارة السلطة بفعل العجز الكبير في أداء الوظيفة السياسية وما نتج عن ذلك من تراكم للازمات والتحديات أصبحت تفوق قدرة النظام السياسي، وعليه فإن مؤشرات الانهيار تبقى مرشحة طالما سحقت الفرصة وهذا ما تمليه الانحرافات الجوهرية للأسس التي تقوم عليه دولة المؤسسات وايضاً التغافل عن الرضوخ للمبادئ الدستورية فقد انتعشت القوى الماسكة للسلطة بفعل امتيازاتها وممارستها دون ان تعي نتائج اخفاقاتها كون النظام التوافقي الطائفي قائم على اكتساب مصالح وقتية لا يكتثر لإثارها المستقبلية وتبعاتها المتعددة.

ثانياً: الفيتو الطائفي والتعطيل المؤسسي

سبق لجمهورية لبنان أن عرفت حالات من الفراغ الرئاسي كانت الأولى من (١٨ الى ٢٢ / ايلول ١٩٥٢) بعد عزل الرئيس بشارة الخوري وتشكلت حكومة عسكرية برئاسة فؤاد شهاب لأيام قليلة التي تولت صلاحيات الرئيس حتى انتخاب كميل شمعون رئيساً، وايضاً الفراغ الرئاسي الذي امتد من (٢٣ / ايلول / ١٩٨٢ الى ٢٣ / ايلول / ١٩٨٨) مع انتهاء ولاية الرئيس أمين الجميل وتعدّر انتخاب خلفاً له شهد لبنان انقساماً سياسياً أدى الى قيام حكومتين الأولى برئاسة العماد ميشال عون والثانية برئاسة الدكتور سليم الحص واللذين تنازعتا صلاحيات رئيس الجمهورية، كما شغل كرسي الرئاسة بين (٢٣ / تشرين الثاني ٢٠٠٧ الى ٢٥ / ايار ٢٠٠٨) مع انتهاء ولاية الرئيس اميل لحود وتعدّر انتخاب خلفاً له تولت حكومة الرئيس فؤاد السنيورة صلاحيات رئيس الجمهورية حتى انتخاب العماد ميشال سليمان (غالي، ٢٠٠٨)، وأن حالة الاستقطاب الحاد للقوى اللبنانية كاد أن يعيد البلاد الى دوامة الحرب الاهلية من جديد لولا الجهود العربية وبالخصوص دولة قطر التي رعت المفاوضات بين الفرقاء اللبنانيين وعجلت بانفراج الازمة فيما عرف لاحقاً باتفاق الدوحة عام (٢٠٠٨) الذي ساهم بفك خيوط الازمة السياسية والدستورية التي عصفت بلبنان عبر انتخاب الرئيس ميشال سليمان وتشكيل حكومة وحدة وطنية والاتفاق على قانون انتخابات جديد، كما حدد اتفاق الدوحة آلية لبحث نزع السلاح خارج شرعية الدولة والمقصود سلاح حزب الله برعاية جامعة الدول العربية، ففرض اتفاق الدوحة على اللبنانيين استقراراً هشاً ومعقداً نجح في توليفها الرئيس المنتخب ميشال سليمان بوصفه رئيساً توافقي لكل القوى اللبنانية إلا أن نهاية ولايته الدستورية عام (٢٠١٤) أدخلت لبنان في أزمة سياسية وفراغ دستوري أستمّر لكثير من سنة ونصف (ساعد، ٢٠١٩)، وبعدها تولى ميشال عون منصب الرئاسة بعد إصرار حزب الله على انتخابه وقد تكبدت لبنان خسائر مالية واقتصادية ضخمة جراء هذا الفراغ، كما قاد شغور منصب الرئاسة الى عدم استقرار الحكومات المتعاقبة وتحول معظمها الى حكومة تصريف الاعمال (majalla, 2024)، وكذلك أستمّر شغور منصب الرئاسة عقب انتهاء ولاية الرئيس ميشال عون وبذلك يعكس الواقع اللبناني عجز البرلمان مرة أخرى في انتخاب رئيساً جديداً بفعل النظام التوافقي الطائفي الذي اصبح وسيلة امرأء الحرب السابقين وزعماء الطوائف لمواصلة احكام قبضتهم على مختلف نواحي الحياة السياسية الى الاقتصاد والامن (Aljazeera, 2024)، وتظهر أهمية حق

النقض "الفيديو" من خلال الممارسات العملية في الحياة السياسية لا سيما مع تكريس فكرة عدم دعوة مجلس الوزراء الى الانعقاد في حال مقاطعة احدى الطوائف لجلساته كما هو الحال بالنسبة لمجلس النواب مع عدم طرح أي اقتراح قانون على جدول أعمال الجلسات التشريعية في حال عدم موافقة الكتل النيابية التي تضم معظم نواب طائفة معينة، أو اللجوء الى تعطيل جلسات انتخاب رئيس الجمهورية في ظل عدم التوافق على الشخص المطروح لتولي الرئاسة عبر غياب أكثر من ثلث الأعضاء الذين يؤلفون المجلس قانوناً، مما أدى إلى تعطيل الاستحقاقات الدستورية وفرض الشغور الرئاسي بانتظار التوافق (الأشهر، ٢٠٢٢)، مما تقدم نرى بأن مبدأ التداول السلمي على السلطة لا يمثل كونه احد ركائز النظام الديمقراطي فحسب وانما هو دعامة أساسية للاستقرار السياسي والمجتمعي ومبدأ دستوري ضامن لمنع احتكار السلطة ومن خلاله ينعكس نشاط الدولة ككل، بوصفه المحور المركزي في إدارة السلطة وعندما يخرق هذا المبدأ كما هو الحال في لبنان وان كان هنالك تغيير فيمن يعتلي منصب الرئاسة الا ان الحقيقة هو مخصص لفئة اجتماعية، ومن ثم فإن مبدأ التداول على السلطة المقر ديمقراطياً ودستورياً قد خرق في جوهره لاسيما وان تقاسم السلطة يسير وفق اتفاق غير مدون يسمو على النص الدستور فكيف ان تؤمل النتائج المرجوة من إدارة السلطة التي خضعت بمجملها الى تقاسم المكونات الاجتماعية، لذا يمثل هذا الخرق احد الأسباب الفاعلة في تنشيط الازمات التي تعترى النظام السياسي اللبناني.

ثالثاً: تراجع الثقة الشعبية بالأحزاب السياسية

تصنف الدولة اللبنانية ضمن الجمهوريات القلقة أو غير المستقرة فالنظام فيها ديموقراطي أوليغارشي الذي يعني حكم القلة أي حكم مجموعة ضعيفة تنجح للبقاء في السلطة مهما تكن المنعطفات الإيديولوجية، أو ينعت النظام بالبولياريشية وتعني ديموقراطية الجماعات التي لا مكان فيها للمواطن بحد ذاته وهذه الجماعات هي: جماعات طائفية-إقطاعية-مافيوية، كما يوصف النظام اللبناني نظاماً فوضوياً أو هو يعني بذلك غياب الدولة وربما هو يستنتج عن ذلك من غياب دور المؤسسات الرقابية ونفوذ زعماء الطوائف السياسيين، وإن بنية النظام السياسي في لبنان لم تجعل من العملية السياسية تدخل الإطار المدني المرتكز على أسس تقوم على التوازنات السياسية الهادفة إلى التنافس على وفق مشاريع تتفق عليها أو تعارضها القوى السياسية ضمن مفهوم الدولة الجامعة، إنما هي أسيرة توازنات لا تلبث أن ترتدي الرداء الطائفي الذي يغلب مصلحة الطائفة على حساب مصلحة الدولة الذي لا يعكس بالضرورة الطروحات السياسية التي ترجح طرحاً على آخر وفق معايير الديمقراطية التنافسية إنما بالفعل يقبع على النظام ويكبل الإرادة السياسية التي تحاول الالتفات من بنيته اللاديمقراطية، وإن الرهان على النص الدستوري كضامن للتوازنات المجتمعية التي أصبحت في بنية التوازنات السياسية قد لا يكون مجدداً وقد لا يتفق مع بنية الدولة الحديثة المتفاعلة باتجاه التواصل القائم على المصالح، في أغلب الأحيان وليس بالضرورة تلك القوى المتشكلة من بنى طائفية، ذلك أن النص لا يضمن ذاته وضمائنه في الفعالية تكمن غالباً خارج النص في بنية السلطة وتوازن القوى في المجتمع والثقافة السياسية السائدة والقضاء المستقل واستقلالية القرار الداخلي (حبيب، ٢٠٢٤).

أصبحت العديد من الاحزاب اللبنانية تستند الى قاعدة طائفية أو مذهبية محددة مما جعل ذلك الحزب ممثلاً لطائفته أو مذهب معين بالدرجة الأولى، لذا كانت تلك الاحزاب تتصارح فيما بينها لإثبات جدارتها المذهبية أو الطائفية، مما جعل منها أداة لإنتاج التوتر الطائفي والمذهبي وما خلفته من انقسامات مجتمعية حادة أثرت سلباً على الحياة السياسية اللبنانية (أشتي، ٢٠٠٤)، وفي الوقت نفسه كان التطور الواضح يكمن في الاحزاب السياسية اللبنانية التي اتسمت بمغالاة واضحة في طرح افكارها فسيطر عليها نوع من التضخم الأيديولوجي في فهمها للأوضاع الحياتية في لبنان، وهذا أدى الى هيمنة نمط من العصبوية المتطرفة في تقديم الفكر والتبشير وكان من جملة الاحزاب اللبنانية هي: حزب

الكثائب، حزب النجادة، الحزب التقدمي الاشتراكي، حركة أمل اللبنانية، حزب الله اللبناني، تيار المستقبل وحزب القوات اللبنانية وغيرها (العقدي، ٢٠١٣)، ومما تجدر الإشارة إليه أن المحاصصة الطائفية والحزبية في لبنان أدت إلى انتشار الفساد والمحسوبية والسرقات في مؤسسات الدولة واصبحت شائعة ومألوفة، فاللبنانيون يتابعون يومياً قضايا فساد جديدة من خلال نشرها على وسائل الاعلام بالارقام والوثائق، أما القضاء الذي تحكمت به الطبقة السياسية يقف أمامها موقف المتفرج، فلم يتحرك القاضي الا بتوجيه من مرجعيته السياسية مما يدل على خضوع القضاء اللبناني أيضاً إلى المحاصصة الطائفية والحزبية (المصري، ٢٠٢١)، فلو استقرنا دور الاحزاب السياسية لوجدنا ان مشاهد التنزاع الطائفي أو المذهبي تتكرر هي نفسها تارة بالنزاع بين مدعي الدافع عن الطوائف والمذاهب وتارة اخرى بالصراع المكشوف فيما بينهم وحيانا بالمستتر والعلّة الدائمة تبقى هي نفسها وتكمن في النفوس الطائفية من ناحية وفي نظامها السياسي والدستوري المتناقض من ناحية أخرى، فالنظام السياسي اللبناني يأخذ بمبادئ الديمقراطية التنافسية كما يأخذ ايضا بالتوافقية جامعا بين أسس النظام الديمقراطي البرلماني من جهة والآخر الطائفي من جهة أخرى (علوان، ٢٠١٩)، لذا تنبع أهمية الحزب السياسي من الوظائف التي يؤديها سياسياً واجتماعياً بوصفه المحرك الأساسي لتوجهات المجتمع ورفع مداركه، الا ان الأحزاب اللبنانية أصبحت راعية للثقافات الفرعية ومسئولة الإرادة في مجال التأسيس أو الانضمام كونها قائمة على أسس التقاسم الطائفي وان كانت هنالك أحزاب خارج هذا التقاسم الا انها ضعيفة التأثير بفعل الثقافة المجتمعية ورواسبها التي تثبط الاتجاهات الوطنية الحرة والضغوط الممنهجة من قبل المؤثرين السياسيين، وعليه قد خسر النظام السياسي دوراً مؤثراً لاحد مكوناته وسمح لان تكون الثقافات الفرعية هي الراعية للممارسات السياسية التي افرزت هذا الواقع في لبنان.

المطلب الثاني: تأثير الثقافة الطائفية على ملامح الهوية والانتماء للدولة .

The impact of sectarian culture on the features of identity and belonging to the state

ثمة من ذهب إلى بدعة بضرورة التوافق المكونات أي بأصالة الطائفة لجهة توليد الحقائق السياسية والثقافية والحقوقية وذلك لسبب يعود إلى مركزية الطوائف في تشكيل الهندسة الإجمالية للروح الوطنية، وأن هذه المركزية سيكون لها أثر حاسم في إثبات موقع المواطن في الحياة اللبنانية، وهذا القول يفتح على حقل فسيح من النقاش، فهو يقترب إلى حد بعيد ومعقول من الصورة التاريخية للبنان، فقد فعلت الطائفية فعلتها لتحيل تلك موقع المواطن إلى فصل حميم من فصول حركتها، ثم ليظهر لنا كم لسلطان الطوائف من شأن حاسم في تشكيل حياة مواطنيه، لذلك نلاحظ أن اللبناني يعيش مواطنة مثلثة الأبعاد وهي كما يأتي (شاوول، ٢٠٠٩):

أولاً: الطائفية كعائق امام بناء هوية وطنية جامعة

أن الطائفة في لبنان تحاصر الفرد منذ ولادته بدءاً بالعائلة مروراً بالعادات والتقاليد والمؤسسات إلى جهاز الدولة الذي لا يعترف بعضوية الفرد إلا من خلال اعتراف الطائفة بعضويته فيها (رشيد، ١٩٩٢)، وهذا الحال دفع بالمواطن إلى أن يكون ولائه ليس للدولة، إنما لقبيلته، أو طائفته، أو مجموعة عرقية، بالنتيجة حصل ضعف في الروح الوطنية للمواطن اللبناني وتوضح أزمة الولاء والانتماء والمواطنة داخل الشعب بشكل واضح نتيجة لولاءات الفرعية لدى أبنائه (مرعب، ٢٠١٠)، فالمواطن أصبح يكسب جنسيته عن طريق طائفته أو ملته، التي ينتمي إليها، فتكون مصدر عقيدته وولائه قبل الدولة والوطن، ولكي يكون اللبناني مواطناً لا بد أن يكون محدد الانتماء لطائفة معترفاً وإلا فلا سبيل لاكتمال حقوقه المختلفة كما وسهلت عملية الانقسامات إلى التدخلات الأجنبية والتي أدت إلى نشوء نظام سياسي غير مستقر يعتمد على الدعم الخارجي، وقد حصل إن صنف النظام على أساس

المنافع الفئوية الطائفية بين المكونات، وأضحى إدراك المواطن لهذه الرئاسات ليس إدراكاً قانونياً ديمقراطياً وإنما إدراكاً إيديولوجياً مذهبياً (صالح، ٢٠١١)، ومما ينبغي ان نذكره ان مراكز السلطة ومواردها قد صودرت لصالح التشكيلات الاجتماعية ورموزها كما تلاشت الفعاليات المانحة للوحدة الاجتماعية، ومن ثم اغفلت الثوابت الوطنية على حساب الانتماء الفرعي علماً ان ذلك يقف بالتضاد مع ما تبنته الأهداف المؤسسة للدولة كوحدة سياسية واجتماعية لما يفرزه هذا الواقع من هشاشة الاستقرار وارتفاع معدلات الانفاق العام بفعل تعدد مراكز القرار وتباطؤ اتخاذها، فالنظام قائم على اعلاء شأن التقسيمات الاجتماعية وقد اقر ذلك في بنيته التشريعية والتنظيمية التي يفترض ان تكون وسيلة الدولة لتحقيق الوحدة في اطارها السياسي وضمن معززات التعايش السلمي في فضاءاتها المعبرة عن الهوية الوطنية.

ثانياً: التدخلات الخارجية ودورها في ترسيخ الانقسام الطائفي

أفرز هذا الوضع تشابكاً رهيباً في المصالح والمطالب كان من شأنها تفكيك نسيج المجتمع اللبناني وإضعاف الشعور بالوحدة بين اللبنانيين حتى بات البعض يتحدث عن ضرورة قيام دولة فيدرالية في لبنان تتعايش فيها كاتنونات عدة وشعوب لبنانية ذات أصول إثنية ودينية مختلفة، ومن ثم اصبح لكل طائفة مؤسساتها المدنية التي تعمل على تقديم الخدمات لأبناء تلك الطائفة (البنان، ١٩٨٤)، كما تشكل الطائفية أو التعدد الطائفي في لبنان سبباً للانقسام الداخلي فإنها تشكل أيضاً مبرراً من اسباب تدخل قوى خارجية عديدة فأغلب الطوائف في لبنان ترتبط ارتباطات سياسية بدول أجنبية فمثلاً المسيحيون ولاسيما الكاثوليك يرتبطون ارتباطاً تاريخياً وثيقاً بفرنسا كما كان الدروز على ارتباط ببريطانيا في مراحل سابقة والسنة بدول الخليج، أما الشيعة فقد كانوا غير مرتبطين بإيران زمن الشاه ولكنهم بعد انتصار الثورة الإسلامية أصبح لكثير منهم ارتباط بالجمهورية الإسلامية بإيران وكذلك سوريا (قادري، ٢٠٠٨)، وما الحرب الأهلية اللبنانية عام (١٩٧٥) إلا مثلاً واضحاً على ما تقدم، إذ عكست في طبيعتها عمق الانشطار المذهبي في المجتمع اللبناني التي كانت من تجليات تأثير التوافق السياسي على بناء النظام السياسي في لبنان، ومن ثم تأثير نسبة تمثيل كل مكون اجتماعي على طبيعة التوافق نفسه، فكان إفرازات تلك الحرب انه نجم عنها ابرام اتفاق الطائف نتيجة الخوف من تهديد حقيقي بإنهيار الدولة ونظامها السياسي وبنائه وبقائه، وفق مطالب القوى السياسية المنبثقة من المكونات الاجتماعية اللبنانية (Bahout, 2016)، وحيال ذلك نرى ان النخب السياسية قد استعارت قيم الجماعات الاجتماعية لتشكل واقعاً في الممارسات السياسية فأصبح التعويل على الداعم الخارجي واقحامه في الشؤون الداخلية للدولة فعد ذلك عرفاً سياسياً يلجأ اليه عند كل ازمة كما اثقل المواطن في انتماءات اخرى تتسجم مع توجهها الارتباط الفرعي الذي يمثله فليس من الغريب ان تتبنى قوة سياسية مؤثرة في المشهد السياسي انتمائها لمراكز دينية وسياسية في دولة اخرى مما جعل كل فريق يذهب لمن يدعمه خارجياً وعادة ما تكون دول محددة تشترك معها في انتمائها

ثالثاً: انعكاس الثقافة الطائفية على الولاء الوطني والانتماء للدولة

أدت المركزية الإدارية والمالية دوراً مهماً في توسيع الهوة بين المواطن والدولة فبطء الإنجاز والاداء وتحكم الحكومة والإدارة المركزية بموارد الوحدات المحلية والفساد المستشري على جميع مستويات الإدارة والحكم أسهم في لجوء المواطن إلى الطائفة ومؤسساتها وزعمائها بحثاً عن الخدمات الأساسية التي يفترض على الدولة أن تؤمنها لها، بذلك أصبحت علاقة اللبناني بالدولة اقرب إلى علاقة فرد بكيان خارجي عنه من علاقة مواطن يدين بالولاء لدولته (ابراهيم، ٢٠٢٠)، ويواجه لبنان في الآونة الأخيرة تحديات متفاقمة وأكبر أزمة اقتصادية ومالية في زمن السلم من جائحة كورونا وانفجار مرفأ بيروت، كما أشار تقرير مرصد الاقتصاد اللبناني الى الكساد المتعمد لإن استجابة السلطات اللبنانية لهذه التحديات على صعيد السياسات العامة كانت غير كافية إلى حد كبير ولا يعود ذلك إلى الثغرات

على مستوى المعرفة والمشورة الجيدة، وانما يعود إلى غياب التوافق السياسي أو وجود توافق سياسي حول حماية نظام اقتصادي مفلس، فالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية المتنامية الخطورة تهدد بقصور النظام الوطني، بما في ذلك من آثار إقليمية وربما عالمية، ولاتزال الأوضاع المالية في لبنان أخذة في التدهور في حين أن التواصل إلى التوافق في الآراء بين الجهات المعنية الرئيسية بشأن تقاسم أعباء الخسائر أمر بعيد المنال، كما برز أكثر من سكان لبنان تحت خط الفقر، كما يعاني الجزء الأكبر من القوى العاملة التي تحصل على أجورها بالليرة اللبنانية من انخفاض القوى الشرائية مع ارتفاع معدل البطالة (هاشم، ٢٠٢٣)، ومما يتوجب في رأينا ان الغاية من تقسيم سلطة الدولة الى مؤسسات وتشكيلات متعددة هي لأهداف ومقاصد سياسية وتنظيمية يبتغى من ورائها تحقيق الأداء الكفوء لنشاط الدولة ضمن رؤيتها الوطنية لا ان يتم منح المراكز الرسمية الى الفئات الاجتماعية بوصفها مكسب سياسي للمكونات كما هو الحال في لبنان وما لذلك الوضع من اثر بالغ على غياب الرؤية العامة للدولة ومدى انسجام تشكيلاتها المؤسسية وكيف ان يرجى للمواطن ان يرتبط روحياً وقانونياً بالمؤسسات الدستورية التي افرغت من محتواها الوطني وان الخطر يكن ايضاً في املاءات المكون الأكثر تأثيراً في الواقع عندما يفوض مقدرات الدولة من اجل مصالح خاصة يوحى للأخريين على انها وطنية عامة وهنا يفقد المواطن عضويته في الدولة والكيان الاجتماعي كونه فاقد التأثير على تغيير واقعه لاسيما عندما يكون الواقع يجنح نحو مزيداً من التدهور فالارتباط هنا يصبح هلامي غير فعال، رغم وجود ما يؤكد انتمائه للوطن تشريعياً وتاريخياً.

المطلب الثالث: آفاق الإصلاح السياسي في لبنان بين الواقع المجتمعي ومتطلبات التغيير

Prospects for political reform in Lebanon: between societal reality and the demands of change

أولاً: متطلبات الإصلاح السياسي في ظل البنية الطائفية

ان طريق الديمقراطية التوافقية في لبنان محفوفة بالمخاطر بفضل نقص الوعي في استيعاب مراميها الحقيقية وادراك اهميتها كمرحلة مؤقتة على طريق بناء الموحدة الوطنية السليمة فهي وسيلة قد تمكن من تعزيز الانصهار الوطني بين الجماعات المتميزة عن بعضها البعض لكن من اهم شروط نجاحها هو النظر اليها على انها نقطة البداية الامنة لهذه الجماعات كي تنطلق منها وتتوحد نحو التقدم والنمو، لا ينبغي النظر اليها على انها نهاية المطاف أو قمة الانتصار لكل منها في مواجهة الأخرى حتى لا يؤول الأمر بنتيجته إلى طرح الفيدرالية التي لا تناسب الوضع اللبناني بثقافته العربية الواحدة وبأقليته المتعددة، فوحدة المجتمع اللبناني قائمة على درجة عالية من العضويات المتداخلة الدرجة أن الحواجز الجغرافية مصطنعة فهم غالباً أعضاء في عمادة منظمات وجمعيات طوعية فيصبح سلوكهم أكثر اعتدالاً لانهم مرغمون على التوفيق بين عدة مصالح هم أعضاء في مؤسسات لها ، كما ينبغي من باب الحفاظ على الديمقراطية نفسها حصر التوافق في بعض المواضيع العامة التي يجب تحديدها بطريقة حصرية حتى لا تخرج الديمقراطية عن مسارها الصحيح، وتتحول باتجاه التنازع على تقاسم الحصص والمكاسب بين الجماعات ما يؤول حتماً إلى الفوضى وضعف نشاط الدولة وضياع الديمقراطية من أساسها(فؤاد، ١٩٩٧)، رغم إنشاء المجلس الدستوري في لبنان كسلطة دستورية ذات صفة قضائية، إلا أن التجربة أظهرت عدم فعاليته في التصدي لمهمة ضمان احترام أحكام الدستور بسبب تدخل السلطة السياسية والثغرات القانونية التي اعترت تنظيمه، لذلك تظهر الحاجة الملحة لتعديل قانون المجلس الدستوري بهدف ضمان استقلاليته عن السلطة السياسية ووضع آلية تسمح للمواطنين بالوصول إلى العدالة الدستورية بالتقدم بالطعن أمام المجلس الدستوري وذلك عبر الدفع الفرعي لعدم الدستورية، فضلاً عن إقرار مبدأ الرقابة الحكيمة للمجلس الدستوري على القوانين المتعلقة بالمواضيع

الأساسية (قانون الانتخاب، إعادة النظر في التقسيم الإداري، الموازنة، قوانين الأحوال الشخصية)(Arab,2024).

ثانياً: التحديات المستقبلية للإصلاح السياسي

ينبغي على النخب اللبنانية التغلب على الوضع التوافقي فيجب عليها البدء بالقضاء على الخلل المتمثل بالدرجة الأساس بالنظام المؤسساتي المقسم للطوائف خاصة الطبقة العليا في المؤسسات الدستورية، فالدولة يجب ان تعترف بوجود الطوائف ولا تلغيها ولا بد من الإصلاح المؤسساتي الذي يتضمن توزيع المناصب على أساس الكفاءة وليس الطائفة الذي يضع المؤسسات بصورة التوافقية على أساس حصة كل طائفة عند التشكيل الحكومي(nidaalwatan,2024)، وكذلك اعتماد اللامركزية الإدارية والمالية الموسعة لما لها من تأثيرات إيجابية على تضخيم حجم الاقتصاد الحقيقي وعلى التنمية المتوازنة في المناطق والتمسك بالدولة المدنية بكل مضامينها التي تخلق مناخ من العدالة والمساواة، فضلاً عن اعتماد الحوار والانفتاح معياراً أساسياً في السلوكيات والادبيات السياسية ليعزز بذلك دور لبنان وحضوره الحضاري والاقتصادي(ظاهر،٢٠٠٨)، كما نرى بضرورة وجود رؤية وطنية شاملة مقترنة بإرادة حقيقية ينصرف من خلالها تغيرات جذرية في الفكر والسلوك المفضيان الى قيام دولة المؤسسات الوطنية التي تكون وسيلة الدولة في تعزيز الوحدة ضمن الثوابت الوطنية وتعزز بثقافة إداء الوظيفة من منطلق المواطنة بوصفها محصلة البناء الدستوري الذي يركز على المبادئ الجامعة والمشاركات العامة بين الافراد فلا استثناء عن الجماعة ولا قرار الا في سياقاته الرسمية المؤسسية، مع التأكيد على ضرورة تعزيز الفعاليات الديمقراطية المكرسة لثقافة المشاركة المجتمعية لضمان الرقابة على نشاط المؤسسات وتفعيل عنصر الاستجابة فيها وايضاً ترصين العملية الانتخابية بما يجعلها اكثر تعبيراً عن توجهات الناخبين لتكون وسيلة النظام لتبوء مراكز السلطة، ومن ثم يكون ذلك بمثابة مدخل النشاط المتنامي للنظام السياسي وتعظيم مخرجاته المرجوة.

• الخاتمة

تتميز التركيبة الاجتماعية اللبنانية بتعدد مظاهر التنوع الاجتماعي التي افضت في بشكلٍ اساسي على مجمل مجالات الحياة، فالتحضر وانماط السلوك المدني واضحة في ظواهر عدة مما اعطى ميزة تنافسية للبنان في جوانب محددة على جواره العربي، لاسيما ما قبل التغيير السياسي المسمى ب(الربيع العربي)، الا ان في الوقت نفسه اسهم التوظيف السياسي للتنوع الاجتماعي في استمالة السلطة ومقدراتها الى صالح المكونات الاجتماعية وقد جاء تأسيس الدولة استناداً الى هذه الرؤية، فقد وظف المضمون الدستوري لإعلاء شأن الطوائف على حساب المصالح الوطنية، ومن ثم اصبح وسيلة لتعزيز التخندق الاجتماعي وافضى الى تعدد الوثائق التي تنظم إدارة السلطة بالاتفاقات غير المدونة تعلق على النص الدستوري، وايضاً سمح ذلك الوضع بتشتت السلطة وتعدد مراكز القرار فلا سلطة واضحة من حيث الأداء أو الاختصاص المنوط بها، فالنظام قائم على التوازنات الطائفية التي تضع التوافق اساساً لكل أداء مما افرغ السلطات الدستورية من اختصاصها الوظيفي والتنظيمي وأضع مراكز المسؤولية فيها، كما تعاقب الحال على السلطة القضائية التي اغرقت بالنشريات الطائفية التي اثقلت النظام القضائي في تفرعات المضامين المحددة للتكوينات الفرعية ورموزها التي أصبحت جزء من معادلة القرار القضائي، مما افرز ذلك الحال إخفاقات كبيرة على مستوى الثقافة المثبطة للانتماء الوطني والمعرفة لفاعلية النشاط الرسمي للدولة، وايضاً على مختلف الفعاليات السياسية لاسيما التباطؤ المتنامي لمكونات المجتمع المدني ودورها في تطوير الوعي المجتمعي ودعم قدراته سياسياً وثقافياً لاسيما الأحزاب على وجه التحديد، مما افضى ذلك لمزيداً من التحديات المتراكمة أضحت تهديداً قائم على انهيار الدولة وفقدان السيطرة على تبعاتها، وعليه يشترط البحث مجموعة حلول لازمة

تنطلق من دعم فاعلية المجتمع المدني استناداً الى اعلاء المضامين الوطنية الشاملة كوسيلة للوحدة والاندماج، وكذلك إعادة صياغة منظومة الحكم والإدارة العامة وفقاً لما تتطلبه دولة المؤسسات بوصفها غاية الاطار الدستوري الديمقراطي المنظم الذي يكون الفيصل في إدارة السلطة واكتساب الحقوق وحمايتها، وفيما بعد تدرج المعالجات التي اقراها البحث لتلافي الاثار الناجمة للتحديات التي تعصف بالنظام السياسي اللبناني لأهميتها في معالجة ما ذكر انفاً.

• الاستنتاجات

١- تكتسب المكونات الاجتماعية تأثيراً بالغ على مختلف تشكيلات السلطة في الدولة وقراراتها فقد كرسست المؤسسات الرسمية لرعاية النظام التوافقي الذي يسمح بتنظيم مخرجات السلطة وفقاً لمعايير الفئات الاجتماعية التي ابتعدت كثيراً عن مرامي النهج الديمقراطي المحقق لكفاءة الأداء السياسي.

٢- يعاني النظام السياسي اللبناني من فوضى وتضارب في إدارة السلطة السياسية، فالدستور قد ثبتت بنوده بالاتفاقات السياسية العرفية والمدونة كما تطابق الحال الى وضع السلطات الدستورية التي جردت من محتواها الوظيفي على الرغم من وجود تشكيلات قائمة بالتخصص والتفويض الا انها بطبيعة الحال راضخة للفاعلين المفرزين من الواقع الطائفي، وما نتج عن ذلك ضمور واضح لنشاط السلطات واستقلاليتها.

٣- لقد اخلف الميدان السياسي في لبنان إخفاقات كبيرة على مستوى الهوية والانتماء الوطني وتباطى الفاعلية السياسية بين مختلف مكونات النظام السياسي، مما افرز واقعاً لا ينسجم مع ما تتطلبه التحديات ومعطياتها المثقلة بالأزمات المتراكمة التي قد تفضي الى انعدام القدرة على تجاوزها او السيطرة على تبعاتها.

٤- ان تحديات الإصلاح السياسي تكمن في غياب الإرادة الوطنية الجامعة بفعل المحاصصة على سلطات الدولة ومؤسساتها مما أدى الى ضياع مراكز المسؤولية وصياغة برامج التطوير والإصلاح السياسي.

• التوصيات

١- ضرورة التأكيد بأن وجود نظام سياسي فاعل وكفوء لا ينفى التنوعات الاجتماعية بقدر ما يعمل على استيعابها ضمن اطارها الاجتماعي ويعزز التعايش فيما بينها والاندماج المعبر عن الانتماء الوطني، ومن ثم تكون العمليات السياسية وممارساتها ورؤيتها الحاكمة نابعة من الإرادة السياسية الوطنية.

٢- إعادة صياغة النص الدستوري كوثيقة اساسية لإدارة السلطة ومحقة للوحدة ضمن متطلبات المسار الديمقراطي بما يكفل إعادة تنظيم السلطات ومنع استغلالها خارج الثوابت الوطنية الشاملة والمتوافقة مع دولة المؤسسات لتكون بذلك الوثيقة الاسمية الضامنة للحقوق والحريات وحمايتها ومشجعة على ازدهار الدولة واستقرارها.

٣- تفعيل نشاط الأحزاب السياسية الوطنية ووضع ضوابط محددة لمنع تشكيلها خارج الأطر المعبرة عن الارادة الوطنية لتؤدي بذلك وظيفتها في رفع مدارك الجمهور وتعزيز الوعي السياسي المحفز للمشاركة في تطوير الواقع السياسي، فضلاً عن تمكين المجتمع المدني ودعم فعالياته ليكون بذلك احد مقومات الرقابة الشعبية على إداء التشكيلات الرسمية وتقويم مخرجاتها.

٤- ينبغي على النخب السياسية اللبنانية ان تغادر النظام الطائفي في العمل السياسي والانتقال الى مرحلة بناء الدولة وتحمل المسؤولية من منظور الانتماء الوطني الذي ينبع من الإرادة العامة، كما ينبغي الاعتكاف عن التعويل للداعم الخارجي واقحام الوضع الداخلي اللبناني بأوضاع المحيط الإقليمي.

التمويل

لم يتلق هذا البحث أي تمويل محدد من أي جهة مانحة في القطاعات العامة أو التجارية أو غير الربحية.

تضارب المصالح

يُعلن المؤلفون عدم وجود أي تضارب في المصالح فيما يتعلق بنشر هذه الورقة البحثية .
شكر وتقدير

يتقدم المؤلفون بجزيل الشكر للمؤسسة على دعمها المعنوي طوال فترة هذا البحث. لقد كان لتشجيعها وتوجيهها دوراً بالغ الأهمية في إنجاز هذا البحث.

• المصادر باللغة العربية

- أبراهيم، ناظم نواف، 2020، التطورات السياسية في لبنان دراسة في ضوء ديناميكيات الطائفية السياسية والديمقراطية التوافقية، مجلة قضايا سياسية، العدد 61، جامعة النهرين، ص، 185، 191، 193، 194،
- أبو النمل، حسين، 1975، الطائفة السياسية والحقائق الاقتصادية في لبنان، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 50، بيروت، ص 41.
- أبو صلاح، عباس، 1998، الأزمة اللبنانية 1958 في ضوء وثائق يكشف عنها لأول مرة العربية للمنشورات، لبنان، ص 23
- أبينادر، توفيق حسن، 1972، الحياة في لبنان، المطبعة الأدبية، بيروت، ص 26-27
- ازوب، محمد، 2000، القانون الدستوري والنظام السياسي في لبنان واهم الأنظمة الدستورية في العالم، الدار الجامعية للطباعة والنش، بيروت- لبنان، ص 218
- أسعد، أنطوان، 2008، موقع رئيس الجمهورية ودوره في النظام السياسي اللبناني قبل وبعد اتفاق الطائف، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت
- إسماعيل، عصام نعمة، 2005، ضوابط الديمقراطية اللبنانية، مجلة المستقبل العربي، العدد 314، مركز دراسات الوحدة العربية- بيروت، ص 163
- أشتي، شوكت، 2004، الأحزاب اللبنانية قراءة في التجربة، ط1، دار الانتشار العربي، بيروت، ص 136
- الاشمر، حسان، 2020، إشكالية بناء الدولة الوطنية في المجتمعات التعددية العربية: دراسة مقارنة بين لبنان والعراق، مجلة قضايا سياسية، العدد 69، جامعة النهرين، ص 163
- أبواب المصري، 2021، التشابه والاختلاف بين أزمات الع ارق ولبنان، منشور في موقع TRT عربي بتاريخ 21 يوليو، على الموقع: www.trtarabi.com
- بركات، حليم، 2004، الهوية أزمة الحداثة والوعي التقليدي، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، ص 17
- بشارة، عزمي، 2018، في مفهوم الديمقراطية التوافقية وملاءمتها لحل الصراعات الطائفية النموذجاً إيرلندا ولبنان"، مجلة سياسات عربية، العدد (35)، بيروت، ص 13
- بن لولو، محمد الأمين، 2013، راهام علي النظام السياسي اللبناني كراسة في المؤسسات والفواعل، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة- كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، الجزائر، ص 43.

- البيضاوي، خيرات، ١٩٧٦، دور الدستور اللبناني في تفجير الحرب الأهلية اللبنانية، مجلة شؤون فلسطينية، العدد ٥٩، بيروت- مركز الأيمان، ص ص ١١٢ - ١١٣.
- بيضون، أحلام ، قراءة في النظام اللبناني بين القانون والتطبيق، وقائع المؤتمر السنوي الأول: صلاحيات رئيس الجمهورية بين النص الدستوري والممارسة السياسية، شوهده بتاريخ ٢٠/٢/٢٠٠٢، متاح على الرابط الإلكتروني:
<https://www.ul.edu.lb/lawMag/8.asp?lang>
- ثابت، عادل، ٢٠٠٧، النظم السياسية: دراسة للنماذج الرئيسة الحديثة ونظم الحكم في البلدان العربية وللنظام السياسي الإسلامي، دار الجامعة الجديدة، القاهرة، ص ١٠٢
- حبيب، اكمل وعصام إسماعيل صلاحيات رئيس الجمهورية بين النص الدستوري والممارسة السياسية وقائع المؤتمر السنوي الأول، صلاحيات رئيس الجمهورية بين النص الدستوري والممارسة السياسية، ينظر إلى شبكة المعلومات/www.lebanondebate.com
- حداد، مارون، ٢٠٠٨، طوائف لبنان ال ١٨ : أقليات كبرى وأقليات صغرى، مجلة الشرق الأوسط، العدد ١٠٢، لندن، ص ٣
- حمادي، شمران، ١٩٧٠، النظم السياسية، ط١، شركة الطبع والنشر الأهلية ، بغداد، ص ٨١
- الخصوص بدر الدين عباس، ٢٠٠٧، القضية اللبنانية في تاريخها الحديث والمعاصر، ط١، (بيروت: دار ومكتبة بيبليون، ص ٩٠.
- الخفاجي، عماد وكاع عجيل، ٢٠١٨، الانتخابات اللبنانية عام ٢٠١٨ وتحديات تشكيل الحكومة، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد ١٨، جامعة تكريت، ص ١٤٧، ١٤٨
- رشيد، شقير، ١٩٩٢، مفاهيم الدولة والنزاعات: دراسة في إيديولوجيات القوى السياسية اللبنانية، المركز الثقافي العربي بيروت، ص ص ١٨٨-١٨٩
- ساعد، رشيد، ٢٠١٩، الديمقراطية التوافقية في المجتمعات التعددية، دراسة مقارنة بين لبنان وماليزيا، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد ١، الجزائر، ص 1738
- سليم الحص، ١٩٨٤، لبنان على المفترق، ط ٢ ، المركز الاسلامي للإعلام والانماء، بيروت، ص ١٢٠-٥١
- سليمان، عصام ١٩٩١، الفيدرالية في المجتمعات التعددية ولبنان، ط١، دار الملايين ، بيروت، ص ص ١٧٣-١٧٤
- شاوول، لحم، ٢٠٠٩، مفهوم المواطنة في التجربة الغربية والتجربة اللبنانية، ط١، دار الفارابي، بيروت، ص ٨٥
- صالح، رعد قاسم، ٢٠١١، تداعيات الطائفية السياسية على الشخصية القانونية للدولة اللبنانية الحديثة، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد (٣٤)، بغداد، ص ١٩
- صالح، عطا محمد، فوزي أحمد يتم، ١٩٨٨، النظم السياسي العربي المعاصر، ج ٢، بنغازي: جامعة قاريونس، ص ١٣١-١٥٥
- صائغ، أنيس، ١٩٥٥، لبنان الطائفي، دار الصراع الفكري، بيروت، ص ٢٣
- الصلح، رغيد، ٢٠٠٧، الديمقراطية التوافقية في اطارها العالمي واللبناني، برنامج الامم المتحدة الانمائي UNDP ، سلسلة الدراسات والمعلومات، بيروت، ص ٤٠

- ظاهر، نسيم، ٢٠٠٨، عن الأحزاب والدولة في لبنان، ط١، دار النهار للنشر، بيروت - لبنان، ص ١٤٦.
- عاصي، بولس، ٢٠١٠، الطائفية والمواطنة في لبنان، ط١، منتدى الفكر اللبناني، بيروت، ص ٢١
- العقيدي، هديل نواف أحمد عبيد، 2013، تطور الحياة الحزبية في لبنان بعد عام 1990، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الموصل -كلية العلوم السياسية، ص 8
- علوان، ابتسام حاتم، ٢٠١٩، الديمقراطية التوافقية والأحزاب السياسية في لبنان (رؤية مستقبلية)، مجلة دراسات دولية، العدد ٧٦، جامعة بغداد، ص ص ٦٣-٦٤
- عيسى، جوزاف، وقائع المؤتمر السنوي الأول: صلاحيات رئيس الجمهورية بين النص الدستوري والممارسة السياسية، الجامعة اللبنانية، ٢٠١٤، شوهذ بتاريخ ٢٠٢٠/١/١٥ متاح على الرابط الإلكتروني: <https://www.ul.edu.lb/lawMag/1.aspx>
- غالي، ابراهيم، ٢٠٠٨، الرئاسة اللبنانية أزمة جديدة في صراع ممتد، مجلة السياسية الدولية، العدد (١١٧) القاهرة، ص ٩٤
- فؤاد، ثناء، (١٩٩٧)، اليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص ١٣٠
- قادري، حسين، ٢٠٠٨، لبنان : الحرب الأهلية والتدخلات الخارجية، دار قانة للنشر والتوزيع الجزائر، ص ٢
- قاسم، جمال زكريا وآخرون، ١٩٧٨، الازمة اللبنانية: أصولها وتطورها وأبعادها المختلفة، ط ١، القاهرة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ص ٨٢
- قباني، خالد، ١٩٩٦، اللامركزية في وثيقة الوفاق الوطني: أفاق التغيير، بيروت: دار النهار للنشر ومؤسسة جوزف مغيزل، ط ١، ص ٢٠٥
- قباني، خالد، ١٩٨٨، النظام اللبناني بين ثوابته ومستقبله، المؤسسة اللبنانية للسلام الأهلي الدائم، بيروت، ص ٢٦٨، ٢٦٧
- قربان، ملحم، ١٩٨٠، تاريخ لبنان السياسي الحديث، ط ٢، المؤسسة الجامعية، بيروت، ص ١٦٦
- لظاهر، حمدي، ١٩٧٩، سياسة لبنان في الحكم، المطبعة العالمية، القاهرة، ص ١٥.
- للمزيد ينظر الى الموقع الإلكتروني: Am ٠٠: ٣، ٢٠٢٤\٧\٢٨، <https://www.arab-reform.net/>
- للمزيد ينظر الى الموقع الإلكتروني: Am ٠٠: ٤، ٢٠٢٤\٧\٢٨، <https://www.nidaalwatan.com>
- محمد، سالي سعد، ٢٠١٦، أزمة رئاسة الجمهورية في لبنان دراسة في الأسس والأبعاد المستقبلية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، ص ٧١-٧٣
- مرعب، خالد مصطفى، ٢٠١٠، مشكلات بناء الدولة الحديثة في الوطن العربي، دار النهضة العربية، بيروت، ص ٤٥-٤٧
- مزابية، خالد، ٢٠١٣، الطائفة السياسية وأثرها على الاستقرار السياسي الدراسة حالة لبنان، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قصدي مرباح ورقلة -كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، ص ٤٢، ٢٨

- مغيزل، جوزيف، ١٩٩٧، في التشريع والاجتهادات القانونية في حقوق الانسان، شؤون البيئة، المسألة القومية، القضية الفلسطينية، الصراع العربي (الاسرائيلي)، في بعض القضايا اللبنانية، ج ٢، مؤسسة جوزف ولور مغيزل - دار النهار، بيروت، ص ٨٩٥
- الفضلي، نادية فاضل عباس، ٢٠٢١، الاحتجاجات الشعبية في العراق ولبنان - دراسة مقارنة، مجلة كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجامعة العراقية، العدد 12، بغداد، ص ٩
- النعيمي، حازم، ١٩٨٩، الحرية والصحافة في لبنان، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ص ٤٦
- نقلاً عن: تغريد رامز هاشم وختام عبد الحسن جاسم محمد، ٢٠٢٣، الازمة الاقتصادية وأثرها السياسي في لبنان، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية، العدد ٣٣، جامعة الكوفة، ص ٣٠٤-٣٠٥
- وثيقة الوفاق الوطني(الطائف)، لسنة ١٩٩٠، المادة ٢ \ الفقرة ٧
- حسن ، هدى احمد ، ٢٠١٥، الدور السياسي لحزب الله في لبنان (١٩٩٠-٢٠١٢)، إصدارات حوزتي النجف الاشرف وقم المقدسة، النجف الاشرف - العراق، ص ٤٢
- هلال، علي الدين، ١٩٧٦، الدروس والمستقبل في أزمة الحكم اللبناني، مجلة السياسة الدولية، العدد ل ٤٣ ، ن، مؤسسة الاهرام، القاهرة، ص ١٩ - ٢٠
- المصادر باللغة الإنكليزية

- Ibrahim, Nazim Nawaf, 2020, Political Developments in Lebanon: A Study in Light of the Dynamics of Political Sectarianism and Consociational Democracy, *Political Issues* Journal, Issue 61, Al-Nahrain University, pp. 185, 188, 191, 193, 194.
- Abu Al-Naml, Hussein, 1975, Political Sectarianism and Economic Realities in Lebanon, *Palestinian Affairs* Journal, Issue 50, Beirut, p. 41. - Abu Salah, Abbas, 1998, The Lebanese Crisis of 1958 in Light of Documents Revealed for the First Time, Arab Publications, Lebanon, p. 23
- Abinader, Tawfiq Hassan, 1972, Life in Lebanon, Al-Adabiyah Press, Beirut, pp 26-27
- Adhoub, Muhammad, 2000, Constitutional Law and the Political System in Lebanon and the Most Important Constitutional Systems in the World, University Press for Printing and Publishing, Beirut, Lebanon, p. 218
- Asaad, Antoine, 2008, The Position of the President of the Republic and His Role in the Lebanese Political System Before and After the Taif Agreement, Al-Halabi Legal Publications, Beirut
- Ismail, Issam Naama, 2005, The Standards of Lebanese Democracy, Al-Mustaqbal Al-Arabi Magazine, Issue 314, Center for Arab Unity Studies, Beirut, p. 163
- Ashti, Shawkat, 2004, Lebanese Parties: A Reading of the Experience, 1st ed., Dar Al-Intishar Al-Arabi, Beirut, p. 136

-
- Al-Ashmar, Hassan 2020, The Problem of Nation-State Construction in Pluralistic Arab Societies: A Comparative Study between Lebanon and Iraq, Political Issues Journal, Issue 69, Al-Nahrain University, p. 163
 - Awab Al-Masri, 2021, Similarities and Differences between the Crises of Iraq and Lebanon, published on the TRT Arabic website on July 21, at www.trtarabi.com
 - Barakat, Halim, 2004, Identity: The Crisis of Modernity and Traditional Consciousness, Riad El-Rayyes Books and Publishing, Beirut, p. 17
 - Bishara, Azmi, 2018, "On the Concept of Consociational Democracy and its Suitability for Resolving Sectarian Conflicts: The Irish and Lebanese Models," Arab Policies Journal, Issue (35), Beirut, p. 13.
 - Ben Loulou, Mohamed El Amine, 2013, "A Study of the Lebanese Political System: A Booklet on Institutions and Actors," Unpublished Master's Thesis, University of August 20, 1955 Skikda - Faculty of Law and Political Science, Department of Political Science, Algeria, p. 43.
 - El Baydawi, Khairat, 1976, "The Role of the Lebanese Constitution in Igniting the Lebanese Civil War," Journal of Palestinian Affairs, Issue 59, Beirut - Al-Iman Center, pp. 112-113.
 - Baydoun, Ahlam, "A Reading of the Lebanese System Between Law and Practice," Proceedings of the First Annual Conference: "The Powers of the President of the Republic Between Constitutional Text and Political Practice," accessed on 20/2/2020, available at the following link:
<https://www.ul.edu.lb/lawMag/8.aspxlang>
 - Thabet, Adel, 2007, Political Systems: A Study of Modern Major Models and Systems of Governance in Arab Countries and the Islamic Political System, Dar Al-Jami'a Al-Jadeeda, Cairo, p. 102
 - Habib, Akmil and Issam Ismail, The Powers of the President of the Republic Between Constitutional Text and Political Practice, Proceedings of the First Annual Conference, The Powers of the President of the Republic Between Constitutional Text and Political Practice, see the website www.lebanondebate.com/
 - Haddad, Maroun, 2008, The 18 Sects of Lebanon: Major and Minor Minorities, Al-Sharq Al-Awsat Magazine, Issue 102, London, p. 3
 - Hammadi, Shamran, 1970, Political Systems, 1st ed., Al-Ahliya Printing and Publishing Company, Baghdad, p. 81
 - Al-Khosous, Badr Al-Din Abbas, 2007, The Lebanese Question in its Modern and Contemporary History, 1st ed., (Beirut: Dar wa Maktabat Biblion, p. 90)

-
- Al-Khafaji, Imad Wakaa Ajil, 2018, The Lebanese Elections of 2018 and the Challenges of Forming a Government, Tikrit Journal of Political Science, Issue 18, Tikrit University, pp. 147-148
 - Rashid, Shqeir, 1992, Concepts of the State and Conflicts: A Study in the Ideologies of Lebanese Political Forces, Arab Cultural Center, Beirut, pp. 188-189
 - Saed, Rashid, 2019, Consociational Democracy in Pluralistic Societies: A Comparative Study between Lebanon and Malaysia, Journal of Legal and Political Sciences, Issue 1, Algeria, p. 1738
 - Salim al-Hoss, 1984, Lebanon at the Crossroads, 2nd ed., Islamic Center for Media and Development, Beirut, pp. 51-120
 - Suleiman, Issam, 1991, Federalism in Pluralistic Societies and Lebanon, 1st ed., Dar al-Malayin, Beirut, pp. 19-173-174
 - Shawoul, Lahham, 2009, The Concept of Citizenship in the Western and Lebanese Experiences, 1st ed., Dar Al-Farabi, Beirut, p. 85
 - Saleh, Raad Qasim, 2011, The Repercussions of Political Sectarianism on the Legal Personality of the Modern Lebanese State, Al-Mustansiriya Journal for Arab and International Studies, Issue (34), Baghdad, p. 19
 - Saleh, Atta Muhammad, Fawzi Ahmad Yatim, 1988, Contemporary Arab Political Systems, Vol. 2, Benghazi: Garyounis University, pp. 131-155
 - Saigh, Anis, 1955, Sectarian Lebanon, Dar Al-Siraa Al-Fikri, Beirut, p. 23
 - Al-Sulh, Raghid, 2007, Consociational Democracy in its Global and Lebanese Context, United Nations Development Programme ,Studies and Information Series, Beirut, p. 40
 - Zahir, Nassim, 2008, On Parties and the State in Lebanon, 1st ed., Dar Al-Nahar Publishing, Beirut - Lebanon, p. 146.
 - Assi, Paul, 2010, Sectarianism and Citizenship in Lebanon, 1st ed., Lebanese Thought Forum, Beirut, p. 21
 - Al-Aqeedi, Hadeel Nawaf Ahmed Obeid, 2013, The Development of Party Life in Lebanon after 1990, Unpublished Master's Thesis, University of Mosul - College of Political Science, p. 8
 - Alwan, Ibtisam Hatem, 2019, Consociational Democracy and Political Parties in Lebanon (A Future Vision), International Studies Journal, Issue 76, University of Baghdad, p63-64
 - Issa, Joseph, Proceedings of the First Annual Conference: The Powers of the President of the Republic Between Constitutional Text and Political Practice, Lebanese University, 2014, accessed on 1/15/2020, available at: <https://www.ul.edu.lb/lawMag/1.aspx>

-
- Ghali, Ibrahim, 2008, The Lebanese Presidency: A New Crisis in a Protracted Conflict, International Politics Journal, Issue (117), Cairo, p. 94
 - Fouad, Thanaa, (1997), Mechanisms of Democratic Change in the Arab World, Center for Arab Unity Studies, Beirut, p. 130
 - Qadri, Hussein, 2008, Lebanon: Civil War and Foreign Interventions, Dar Qana for Publishing and Distribution, Algeria, p. 2
 - Qassem, Jamal Zakaria, et al., 1978, The Lebanese Crisis: Its Origins, Development, and Various Dimensions, 1st ed., Cairo, Arab League Educational, Cultural and Scientific Organization, p. 82
 - Qabbani, Khaled, 1996, Decentralization in the National Reconciliation Document Al-Watani: Horizons of Change, Beirut: Dar Al-Nahar Publishing and Joseph Mughayzel Foundation, 1st ed., p. 205
 - Qabbani, Khalid, 1988, The Lebanese System Between Its Constants and Its Future, Lebanese Foundation for Permanent Civil Peace, Beirut, pp. 267-268
 - Qurban, Melhem, 1980, A History of Modern Lebanese Politics, 2nd ed., University Foundation, Beirut, p. 166
 - Latahir, Hamdi, 1979, Lebanon's Politics in Governance, Al-Alamiyya Press, Cairo, p 15 - For more information, see the website: Am00:3, 28/7/2024 <https://www.arab-reform.net>
 - For more information, see the website: Am00:4, 28/7/2024 <https://www.nidaalwatan.com>
 - Muhammad, Sally Saad, 2016, The Presidential Crisis in Lebanon: A Study of Foundations and Future Dimensions, Unpublished Master's Thesis, College of Political Science, Al-Mustansiriya University, pp. 71-73
 - Murab, Khalid Mustafa, 2010, Problems of Building the Modern State in the Arab World, Dar Al-Nahda Al-Arabiya, Beirut, pp. 45-47
 - Mazabia, Khalid, 2013, Political Sectarianism and its Impact on Political Stability: A Case Study of Lebanon, Unpublished Master's Thesis, University of Kasdi Merbah Ouargla - Faculty of Law and Political Science, Algeria, pp. 28-42
 - Maghizel, Joseph, 1997, On Legislation and Legal Interpretations in Human Rights, Environmental Affairs, the National Question, the Issue Palestinian, Arab-Israeli Conflict, in Some Lebanese Issues, Vol. 2, Joseph and Laure Moghaizel Foundation - Dar Al-Nahar, Beirut, p. 895
 - Nadia Fadel Abbas Al-Fadhli, 2021, Popular Protests in Iraq and Lebanon – A Comparative Study, Journal of the College of Law and Political Science, Iraqi University, Issue 12, Baghdad, p. 9
 - Al-Nuaimi Hazem, 1989, Freedom and the Press in Lebanon, Arab Publishing and Distribution, Cairo, p. 46

-
- Quoted from: Taghreed Ramez Hashem and Khitam Abdul-Hassan Jassim Mohammed, 2023, The Economic Crisis and its Political Impact in Lebanon, Journal of the College of Education for Girls for Humanities, Issue 33, University of Kufa, pp. 304-305
 - National Reconciliation Document (Taif Agreement), 1990, Article 2, Paragraph 7
 - Huda Ahmed Hassan, 2015, The Political Role of Hezbollah in Lebanon (1990-2012), Hawzati Publications Najaf and Qom, Najaf, Iraq, p. 42
 - Hilal, Ali al-Din, 1976, Lessons and the Future in the Lebanese Governance Crisis, International Politics Journal, Issue 43, Al-Ahram Foundation, Cairo, pp. 19-20
 - The Lebanese Constitution (1926) in force
 - Yaza, Youssef Ben, 2013, The State and Sectarianism in the Age of Globalization: A Study in the Structure of the Modern State, Lebanon as a Model, Unpublished Doctoral Dissertation, University of Hadj Lakhdar, Batna
 - Faculty of Law and Political Science, Department of Political Science, Algeria, p. 164